١٠

ثورة المنظمات شبه العسكرية: قوات الدفاع الشعبي

ياغو سالمون

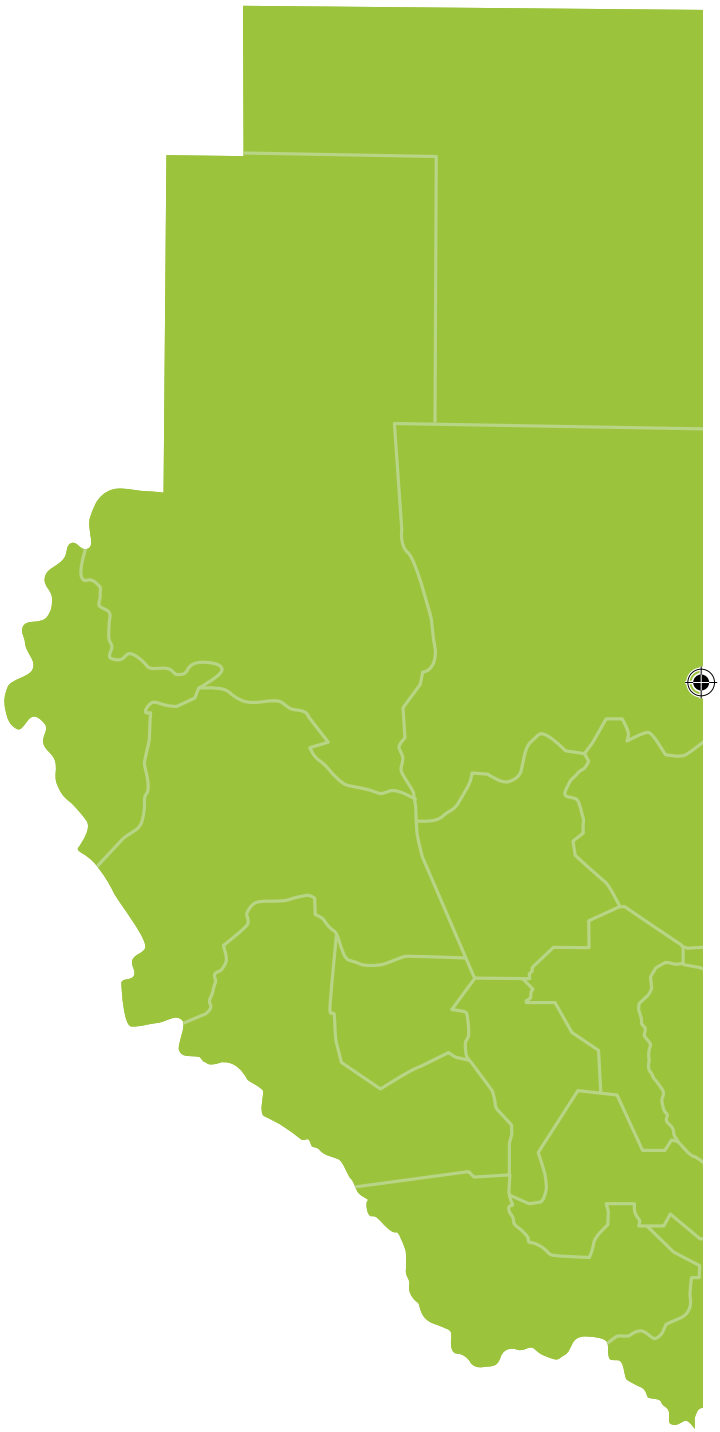

small arms survey

HSBA

ثورة المنظمات شبه العسكرية:
قوات الدفاع الشعبي

ياغو سالمون

Government of Canada Gouvernement du Canada
HM Government
NORWEGIAN MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
Danida

حقوق النشر

نشر في سويسرا بواسطة مشروع مسح الأسلحة الصغيرة
© مسح الأسلحة الصغيرة – المعهد العالي للدراسات الدولية، جنيف ٢٠٠٧
طبعة أولى سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة اصدار أي جزء من هذا المطبوع أو تخزينه في نطاق نظام استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة من الوسائل من دون أذن خطي مسبق من مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، أو حسبما يسمح به القانون بوضوح أو بموجب شروط متفق عليها مع المنظمة المناسبة لاستنساخ الصور. ترسل الاستفسارات المتصلة بإعادة الاصدار الذي يخرج عن النطاق المبين أعلاه إلى مدير المطبوعات، مسح الأسلحة الصغيرة، على العنوان التالي.

Small Arms Survey
Graduate Institute of International Studies
Avenue Blanc 47
Geneva 1202
Switzerland

تدقيق اللغة: اميلي والمزلي

رسم الخرائط: ماب غرافيكس

طباعة في أوبتما وبالاتينو ريتشارد جونز، اكسايل: خدمات تصميم وتحرير
rick@studioexile.com

طباعة Nbmedia في جنيف – سويسرا

رقم الإيداع الدولي ISBN 2-8288-0085-7

مسح الأسلحة الصغيرة

مسح الأسلحة الصغيرة مشروع بحث مستقل تابع لمعهد الدراسات العليا للدراسات الدولية بجنيف سويسرا. وهو مصدر دولي أساسي يوفر المعلومات للعموم في جميع الجوانب المتصلة بالأسلحة الصغيرة، كما أنه مركز موارد للحكومات وصنّاع القرار والباحثين والنشطين. تقوم وزارة الشؤون الخارجية للفيدرالية السويسرية بدعم هذا المشروع، الذي انطلق العام ١٩٩٩، كما تقوم حكومات كندا، فنلندا، فرنسا، هولندا، النرويج، السويد، والمملكة المتحدة بتقديم مساعدات متواصلة. ويعبر المسح عن امتنانه لدعم المشروع الحالي والسابق الذي قدمته استراليا، الدانمارك، فرنسا، ألمانيا، نيوزيلندا، والولايات المتحدة وكذلك من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها ومعاهدها المختلفة.

أهداف مشروع مسح الأسلحة الصغيرة: أن يكون مصدراً أساسياً عاماً لجميع الجوانب المتصلة بالأسلحة الصغيرة والعنف المسلح؛ أن يكون مركزاً مرجعياً للحكومات، لصناع السياسات، للباحثين، والناشطين؛ رصد المبادرات الوطنية والدولية (حكومية وغير حكومية) المتصلة بالأسلحة الصغيرة؛ دعم مساعي معالجة تأثيرات انتشار الأسلحة الصغيرة وإساءة استخدامها؛ العمل على أن يكون مركز تبادل معلومات بحيث يجري تشارك المعلومات ونشر الممارسات الفضلى. كما يرعى المشروع البحوث الميدانية وجهود جمع المعلومات ولا سيما في البلدان والأقاليم المتأثرة. ويضطلع بالمشروع موظفون دوليون ذوو خبرات في الدراسات الأمنية، العلوم السياسية، القانون، الاقتصاد، الدراسات الإنمائية وعلم الاجتماعا. ويتعاون المشروع مع شبكة من الباحثين والمعاهد الشريكة، منظمات غير حكومية، وحكومات أكثر من ٥٠ دولة.

مسح الأسلحة الصغيرة
معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية
Avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland 47

تلفون: +٤١ ٢٢ ٩٠٨ ٥٧٧٧
فاكس: +٤١ ٢٢ ٧٣٢ ٢٧٣٨
البريد الإلكتروني:smallarm@hei.unige.ch
الموقع الإلكتروني:www.smallarmysurvey.org

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

إن التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان مشروع من ثلاثة أعوام (٢٠٠٥ –٢٠٠٨) أجراه مسح الأسلحة الصغيرة، وهو مشروع بحث مستقل تابع لمعهد الدراسات العليا للدراسات الدولية. وُطور هذا التقييم بالتعاون مع الحكومة الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء من المنظمات غير الحكومية الدولية. فمن خلال القيام ببحوث دقيقة وتجريبية والعمل على تعميمها، يعمل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) على دعم مشروع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) ومشروع إصلاح قطاع الأمن (SSR) وعمليات مراقبة الأسلحة لتعزيز الأمن.

ويضطلع بـHSBA فريق متعدد الاختصاصات من المختصين في شؤون المنطقة وفي الصحة العامة والأمن، يعمل على تحليل مواقع توزع العنف المسلح في جميع أنحاء السودان ويقدم النصح السياسي الضروري للتصدي لحالة انعدام الأمن.

أوراق عمل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري تقارير تأتي في وقتها المناسب وسهلة الاستخدام عن أنشطة البحوث الحالية باللغتين الإنجليزية والعربية. وستركز أوراق العمل التي ستصدر في المستقبل على مسائل شتى مثل الضحايا، الاحساس بالأمن، المجموعات المسلحة الأخرى، والتدابير الأمنية المحلية المتصلة باستخدام الأسلحة الصغيرة. ويصدر المشروع أيضاً سلسلة من تقارير السودان.

يلقى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان دعما من لدن صندوق السلام العالمي والأمن التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية الكندية ومنتدى المملكة المتحدة لمنع الصراع في العالم ووكالة التنمية الدولية الدنمركية ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية.

للمزيد من المعلومات اتصل بـ:

كلير مكفوي
كلير مكفوي
منسقة مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)
Small Arms Survey
Avenue Blanc ٤٧
Geneva, Switzerland ١٢٠٢

البريد الإلكتروني: mecevoy*hei.unige
الموقع الإلكتروني: www.smallarmssurvey.org/sudan

محرر سلسلة أوراق عمل HSBA: اميل ليبرون

المحتويات

نبذة عن المؤلف
ملخص
١.مقدمة

٢. أصول قوات الدفاع الشعبي (PDF)

٣. التجنيد والتدريب والقدرات

٤. ما بعد اتفاق السلام الشامل

٥. خلاصة

الحواشي

ثبت بالمرجعيات

نبذة عن المؤلف

ياغو سالمون (jago.salmon*gmail.com) يحمل الدكتوراه في العلوم السياسي من جامعة همبولدت ببرلين وشهادة ماجستير في الدراسات الشرق أوسطية من جامعة لندن. أبان السنوات الثماني الماضية عمل ياغو وأجرى بحوثاً في مصر ولبنان والسودان واليمن. كما عمل من سنة ٢٠٠١ حتى سنة ٢٠٠٥ باحثاً مشاركاً في وحدة البحث «السياسة المجهرية للمجموعات المسلحة» التابعة لجامعة همبولدت ببرلين. أما حقل بحثه الأساس فهو علم الاجتماع السياسي للنزاع المسلح وحالات الطوارئ المعقدة. يعمل منذ سنة ٢٠٠٦ مستشاراً لمنظمات غير حكومية ومانحين ووكالات الأمم المتحدة في الخرطوم.

مُلخَّص

في أواخر شهر يونيو/حزيران سنة ١٩٨٩ قطع انقلاب غير دموي الفترة الثالثة المضطربة من الحكم الديمقراطي في السودان. والقاعدة المدنية لهذا الانقلاب، الذي قاده ضباط عسكريون من ذوي الرتب المتوسطة وغير معروفين جيدا، هي الحركة الإسلامية في السودان ذات التنظيم العالي بقيادة الدكتور حسن الترابي. أحدث النظام الجديد، بالإعلان عن «ثورة انقاذ وطني»، تحولاً جذرياً في الدولة السودانية. وفرض على مؤسسات الدولة، بموجب سياسات التعبئة الشعبية والتأصيل الثقافي، منظمات إسلامية حكومية الطابع موالية للحزب. وترجم هذا الشيء نفسه في القطاع الأمني بتوسع سريع لقوات أمنية موازية وغير نظامية. وكانت قوات الدفاع الشعبي (PDF) من العناصر الرئيسية في «ثورة المنظمات شبه العسكرية» هذه، إذ تشكلت باعتبارها كياناً قانونياً بموجب مرسوم صدر في شهر نوفمبر/تشرين الثاني من سنة ١٩٨٩. وباتت قوات الدفاع الشعبي، بعدما وطد النظام نفسه في سنة ١٩٩٢، أداة أساسية من أدوات السياسة الإسلامية والتعبئة الشعبية قبل أن تأفل بتشظي النظام في سنتي ٢٠٠٠ – ٢٠٠١. ومنذ اتفاق السلام الشامل (CPA) في شهر يناير/كانون الثاني من سنة ٢٠٠٥ تعرض مستقبل قوات الدفاع الشعبي وعلاقاتها بقوات الجيش النظامية إلى التشكك. وما زالت قوات الدفاع الشعبي، التي مالبث توصف بقوة مجاهدين، قائمة على شكل شبكة عسكرية ومدنية لتعبئة ميليشات مساعدة في جميع أرجاء السودان، ولديها حالياً وحدات فاعلة في دارفور والمناطق الانتقالية. إن قوات الدفاع الشعبي أداة أساسية في عسكرة المظالم المحلية وفق سياسات الحكومة القائمة على «فرق تسد». لم يعالج اتفاق السلام الشامل كثيراً من هذه المظالم التي تمثل اليوم القوة الدالة على انعدام الأمن محلياً وعلى نشوب تمرد مسلح في المستقبل. ورداً على توقف عملية الانعاش الاقتصادي عقب الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب، فإن الأفراد السابقين لقوات الدفاع الشعبي المحرومين من حقوقهم يتحلقون الآن في مجموعات مسلحة جديدة، وربما مستقلة. إن تحقيق تقدم بالغ الأثر نحو تسوية الوضع ودمقرطة إدارة القوات المسلحة في السودان ضروري إذا أريد لأي عملية في الدمقرطة السياسية الحقيقية النجاح.

١. مقدمة

خوض الشباب السوداني القتال في ميدان الحرب، بينما ينشغل شباب العالم الآخرون بالرقص في الديسكوات والحفلات. نحمد الله على أننا أعددنا هؤلاء الشباب باعتبارهم مستقبل السودان. الله أكبر. (الرئيس السوداني عمر البشير، خطاب الذكرى السنوية الحادية عشرة لتأسيس قوات الدفاع الشعبي يونيو/حزيران سنة ٢٠٠٠)

لقد مر الطابع الاجتماعي والمؤسساتي للدولة السودانية بتحول جذري منذ تسنم نظام جبهة الإنقاذ الوطنية مقاليد السلطة في يوم ٣٠ من شهر يونيو/حزيران سنة ١٩٨٩. ومن أكثر العناصر ثباتاً في هذه الثورة، كما نصبت نفسها بنفسها، ليس الأيديولوجيا الإسلامية التي تنهل منها، إنما هي نقل السلطات والموارد من بيروقراطية الدولة إلى منظمات شبه حكومية. ونتيجة لهذا فإن النظام السياسي، بتعريفه الواسع، عمل على تمويه الحدود بين الدولة والاقتصاد والمجتمع. وما لبث تدخل الحزب الحاكم، حزب المؤتمر الوطني (NCP)، بعد انقضاء سنتين من توقيع اتفاق السلام الشامل (CPA)، يطبع بشكل جلي جميع جوانب المجتمع المدني والقطاع الخاص وبيروقراطية الدولة. إن إعادة تركيب السلطة التنفيذية يقتضي إعادة لتوزيع الموارد على جميع أنحاء البلد، تجديد الحوكمة القائمة على المشاركة وإصلاح المؤسسات التي شوهتها عقود من حكم الأقلية. إن رسم خرائط هذه المصفوفة المعقدة من شبكات هذا النظام ومؤسساته التي أصابها التشوه هو خطوة أولى جوهرية لتحقيق سلام عادل ومستدام.

ولمضاعفات هذا النظام أهمية خاصة في القطاع الأمني. فقد تم خلال التسعينيات، بمقتضى سياسات التعبئة الشعبية والتأصيل الثقافي المستوحاة إسلامياً وزعت سلطات الشرطة والعسكر على منظمات شبه عسكرية وقوات مجتمعات محلية وميليشيات عميلة!. وعملت هذه القوى على تخفيف العبء المالي الباهض لإعلان حرب موسعّة ويسّرت على القوات المسلحة السودانية (SAF) توسيع رقعة هيمنتها على الأرض نحو المناطق النائية. غير أن هذه الاستراتيجية خلفت تراثاً من العسكرة الشعبية التي تمثل اليوم عوائق – ليس أقلها للقوات المسلحة السودانية نفسها – في وجه عملية نزع السلاح لفترة ما بعد النزاع وإصلاح القطاع الأمني.

إن قوات الدفاع الشعبي (PDF) هي واحدة من المؤسسات الرئيسية لـ«ثورة المنظمات شبه العسكرية» هذه. تعمل هذه القوات، وهي كيان قانوني تأسس بمقتضى مرسوم صدر في شهر نوفمبر/تشرين الثاني سنة ١٩٨٩، في آن على الحراسة البريتورية لنظام ضعيف لا يثق بالجيش الميال إلى الانقلابات، ومؤسسة جامعة لدعم الميليشيات القبلية في غرب البلاد وجنوبها. وبعد ما رسخ النظام نفسه في سنة ١٩٩٢ غدت قوات الدفاع الشعبي إداة أساسية من أدوات سياسة الإسلمة والتعبئة الشعبية قبل أن يلتحفها وهن كبير تحصيلاً للنزاع المتفاقم بين الدكتور حسن الترابي والرئيس عمر البشير. وراهناً، تحضر قوات الدفاع الشعبي، التي لا يزال يطلق عليها، رسمياً، وصف قوة المجاهدين، باعتبارها شبكة عسكرية ومدنية مشتركة لتعبئة وإعداد وتمويل ميليشيات مساعدة في جميع أنحاء شمال السودان، وبدرجة أقل في جنوب السودان. كما أن لدى قوات الدفاع الشعبي وحدات فعالة في دارفور والمناطق الانتقالية.

ومنذ توقيع اتفاق السلام الشامل (CPA) في شهر يناير/كانون الثاني سنة ٢٠٠٥، تعرض مستقبل قوات الدفاع الشعبي وعلاقاتها بالقوات المسلحة النظامية إلى المساءلة. ورغم أن قوات الدفاع الشعبي تنتسب رسمياً إلى القوات المسلحة السودانية بموجب بروتوكولات اتفاق السلام الشامل، إلا أنها مؤسسة مستقلة تخضع مباشرة لسلطة الرئاسة. واتضح بالدليل على انه بالرغم من إعلان الحكومة عن انهاء دعمها الفعال للعديد من الميليشيات التي تسندها قوات الدفاع الشعبي، إلا أن الأسلحة التي وزعتها قوات الدفاع الشعبي لم يجر جمعها. زد على ذلك، التساؤلات التي أخذت تثار بشأن الانسجام التنظيمي لهذه القوات.

وبما ان قوات الدفاع الشعبي مركبة وفق هيكل هرمي من لجان تنسيق عسكرية ومدنية مشتركة، فإن العلاقة بينها وبين المجموعات الاجتماعية متداخلة. فغالباً ما يقوم زعماء المجتمعات المحلية بتجنيد وحدات لقوات الدفاع الشعبي من المجموعات القبلية، كما أنه من الصعب جداً التمييز بين القوات المساعدة غير الفعالة والمدنيين المسلحين. إن ضعف التنسيق المركزي والتوتر القائم بين الجناحين العسكري والمدني معناه أن قوات الدفاع الشعبي عانت عدة مرات في تاريخها من تناقضات تتصل بوظيفتها وسياسات تجنيدها وشؤون عملياتها. فعلى الرغم، مثلاً، مما عرفت به هذه القوات من قيامها بامداد الميليشيات القبلية في الأطراف الرعوية بالأسلحة، إلا أنها جندت أيضاً من عوائل من الدوائر العليا لحزب المؤتمر الوطني ٢.

إن هذا التنوع الداخلي، فضلاً عن الحساسية السياسية على أعلى مستوى، يجعل من أي محاولة لإجراء دراسة شاملة فعلاً مستحيلاً بموجب الظروف الحالية. هذه الورقة تقدم استطلاعاً تاريخياً لقوات الدفاع الشعبي من سنة ١٩٨٩ حتى سنة ٢٠٠٦، مركزة على نشأتها وتطورها باعتبارها مؤسسة وطنية. والهدف من هذا تقديم وجهة نظر تاريخية لمنظمة معرفة تعريفاً هلامياً وتحليل دورها وقدراتها منذ توقيع اتفاق السلام الشامل.

اعتمدت هذه الدراسة على طائفة من المصادر، منها مقابلات وأدبيات أساسية وثانوية والتابعة المباشرة. أما التحليل الأخير فقد طور بمقارنة قوات الدفاع الشعبي بمنظمات شبه عسكرية أخرى، وتأملات في مختلف الفترات التاريخية لقوات الدفاع الشعبي نفسها.

٢. أصول قوات الدفاع الشعبي (PDF)

يكمن مصدر الهام قوات الدفاع الشعبي في تاريخ فترة الحكم الثنائي للسودان (١٨٩٩ – ١٩٤٣) التي رزح فيها السودان تحت الحكم البريطاني والمصري معاً والتمرد الإسلامي ضده. هدفت سياسات فترة الحكم الثنائي إلى إحلال السلام بأقل كلفة عبر الاعتماد على التجنيد محلياً لكبح أي انشقاق. بيد أن المنشأ المباشر لقوات الدفاع الشعبي يمكن أن نجد له أثراً في قوتين شبه عسكريتين أكثر معاصرة: وحدات الميليشيات القبلية المجندة في غرب السودان والمناطق الانتقالية خلال حقبة الثمانينات؛ ومتطرفو الحزب وحركات الشباب التابعة للجبهة الإسلامية القومية (NIF)٣. ولئن قدم الأول غالبية القوة المقاتلة لقوات الدفاع الشعبي، فإن الثاني شكل النوى الايديولوجية وحدد التأثير السياسي لقوات الدفاع الشعبي في المراكز الحضرية لشمال السودان.

جاء تشكيل سياسة «الدفاع الشعبي» عقب هجوم على قرية القردود في ولاية كردفان في شهر يوليو/تموز سنة ١٩٨٥ صرع فيه ٦٠ شخصاً٤. سكان هذه القرية هم من عرب المسيرية – من قبيلة البقارة شبه الرعوية التي ترتبط بصلات نافذة بالمجلس العسكري المؤقت وحزب الأمة في الخرطوم. وعقب الهجوم قدم زعماء الإدارة المحلية للوفد الحكومي بقيادة وزير الدفاع اللواء برمه فضل اللّه ناصر في زيارته خيار إما أن يوفر الأمن لمجتمعات عرب البقارة في جنوب دارفور وجنوب كردفان، وإما أن تقوم هذه المجتمعات بطلب هذه الضمانات من الجيش الشعبي لتحرير السودان والالتحاق بالتمرد في واقع الأمره. وقرر الوفد، بحكم عدم قدرته على إعادة نشر الجيش ذي المعنويات المضعضعة والمجهد من الجنوب – قرر من دون تخويل من الجمعية التأسيسية – تسليح البقارة، إذ وزعت شحنات من الذخائر والأسلحة الخفيفة، وهي بنادق من طراز AK–٤٧s وG٣ بمعظمها، توزيعاً مباشراً على أبناء قبائل حليفة، وخاصة الرزيقات والمسيرية حمر، بواسطة تركيبات إدارية وقادة محليين.

البقارة، تاريخياً، مسلحون للدفاع عن مواشيهم، وكانوا في حينها قد بدؤوا ابتياع اسلحة آلية حديثة من سوق الأسلحة المزدهر على حدود تشاد – السودان٦. لقد عانى الكثير منهم خسائر فادحة في المواشي خلال موسم جفاف الساحلي لسنة ١٩٨٤ – ١٩٨٥ واستفحلت الأعمال اللصوصية وسرقة المواشي والرعي الإجباري على الأراضي الزراعية استفحالا واسعاً. كما كان قد تجمَّع بعض من هؤلاء المتضررين من الشباب الأكثر فقراً في المراكز الحضرية في جنوب كردفان وجنوب دارفور (بيك، ١٩٩٨) وأبدوا استعداداً لانتزاع دخل لهم بواسطة العنف (جونسون، ١٩٨٨، ص١٠). وبدأ وكلاء حزب الأمة والمخابرات العسكرية والمسؤولون في أواخر سنة ١٩٨٥، فضلا عن توفير السلاح إلى القبائل والتجار العرب الأثرياء، بتجنيد أناس من بين هؤلاء المعدمين الرحل لتكوين وحدات شبه عسكرية هجومية. وبحلول سنة ١٩٨٦ كانت قد بدأت مجموعات إغارة بـ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ رجل مسلحة تسليحاً جيداً، بنحو منهجي، تجريد أبناء أنجوك، أبيم، ماوال ودينكا تويك في شمال بحر الغزال من أملاكهم وإجبارهم على التوطن في أماكن مؤيدة للحكومة (كين، ١٩٩٤، ص٩٨ – ١٠٠).

لقد كان الفرق بين الميليشيات القبلية والمنظمات شبه العسكرية التابعة للحكومة، من البداية، فرقاً مموهاً. فلئن كانت الميليشيات القبلية عبارة عن تشكيلات محلية تجند عبر الإدارة المحلية وتدير عملياتها في المجتمعات المحلية أو حولها، فإن القوات شبه العسكرية المعروفة باسم المراحلين عبارة عن تشكيلات

غير نظامية من القراصنة مدمجة في سلسلة القيادة العسكرية، وفي الغالب إنما هي غريبة على طبيعة التركيبة القبلية. يجند هذان النوعان من التشكيلات من بين أبناء القبائل المؤيدة للحكومة التي تقوم بحمايتها من المقاضاة القانونية.

في يوم ٢٠ فبراير/شباط من سنة ١٩٨٩، أصدر القائد العام للقوات المسلحة السودانية الجنرال فتحي أحمد علي أنذاراً وقعه ١٥٠ ضابطاً كبيراً داعياً فيه الحكومة إلى منح دعم أكبر للقوات المسلحة النظامية، والرسالة الضمنية في هذا الطلب هي وقف دعم الميليشيات القبلية. وشكل رئيس الوزراء صادق المهدي، في استجابة لهذا، لجنة من أربعة رجال، من بينهم اللواء برمه فضل الله ناصر، وأوليت لها مسؤولية إقامة أساس قانوني للوحدات شبه العسكرية القائمة وتحويلها إلى قوة شبه عسكرية وطنية. ورفع ما يسمى مشروع قانون قوات الدفاع الشعبي، الذي أوصت به اللجنة، إلى الجمعية التأسيسية التي رفضته رفضاً قاطعاً. وفي يوم ١٠ يونيو/حزيران سنة ١٩٨٩ قاد وزير الخارجية سيد أحمد الحسين وفداً من «فرقة العمل المعنية بالسلام» للتفاوض لإجراء محادثات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM).

تصديق قوات الدفاع الشعبي قانونياً

بعد ثلاثة أسابيع من ذلك الوقت، يوم ٣٠ يونيو/حزيران سنة ١٩٨٩ أطاحت مجموعة صغيرة من الضباط ذوي الرتب المتوسطة بالحكومة. وأعلن قادة هذه الانقلاب غير الدموي، بزعامة العميد عمر حسن أحمد البشير، عن ثورة انقاذ وطني والتزام متجدد بمواصلة الحرب الأهلية. وطرد يوم ١ يوليو/تموز ٢٨ جنرالاً من الجيش ومن بينهم القائد العام للجيش الجنرال فتحي أحمد علي. عيَّن البشير نفسه رئيساً للدولة ورئيس وزراء ووزيراً للدفاع وقائداً عاماً للقوات المسلحة.

استعاد نظام الانقاذ الوطني في شهر نوفمبر/نشرين الثاني مسودة مشروع الحكومة السابقة وأقر قانون قوات الدفاع الشعبي لسنة ١٩٨٩، مؤسساً بذلك على نحو رسمي قوات الدفاع الشعبي باعتبارها واحدة من مؤسسات الدولة. والغرض من هذا القوات كما ينص القانون هو «تدريب المواطنين على القدرات العسكرية والمدنية، زيادة الوعي الأمني والانضباط العسكري بين صفوفهم بغية العمل كقوة مساعدة للقوات النظامية الأخرى عند الطلب» (حكومة السودان، ١٩٨٩، مادة ٥). وكانت قوات الدفاع الشعبي مسؤولة عملياتياً أمام العميد بابكير عبد المحمود حسن والمسؤول مباشرة أمام الرئيس بشير. تدار عملية التجنيد من قبل سلسلة هرمية من منسقي قوات الدفاع الشعبي المدنيين على المستوى الوطني والمحلي والمجتمعي ويحدد الآمر العام قيمة المكافأة وفترة الخدمة وإجراءات التجنيد وعدد القوات المطلوبة سنوياً. وباتت هذه القوات خلف هذا التركيب المركزي على نحو متزايد شبكة غير مركزية كلما توسعت في حجمها.

أعلن أبو قصيصة٧، المنسق الأول لقوات الدفاع الشعبي، عن هدفه في تجنيد ١٠٠ ألف مقاتل بحلول نهاية السنة الأولى، وفي أواخر سنة ١٩٨٩ ومستهل سنة ١٩٩٠ تم استيعاب الميليشيات والمجموعات شبه العسكرية القائمة في بحر الغزال وجنوب دارفور وجنوب كردفان رسمياً في قوات الدفاع الشعبي. واتبعتهم في شهر ديسمبر/كانون الأول من سنة ١٩٨٩ ميليشيات مسيرية المجلد وجيش السلام التابع لقبيلة فرتيت بواو. كما جرى بعد ذلك بوقت قصير في شهر مارس/أذار من سنة ١٩٩٠ استيعاب ميليشيا الفرسان التابعة لقبيلة في الضعين بجنوب دارفور (هيومن رايتس ووتش، ١٩٩٦، ص٢٧٤ – ٢٧٥). وطبقاً لمصادر متاحة، فإن هذه الوحدات فاوضت بنجاح حصر مناطق عملياتها بطرق هجرتها وأصر كثير منها على القيام بحملاتها وفقاً لأجندتها الموسمية بدلاً من اتباع أولويات استراتيجية الجيش. كما جرى الاعتراف بالقادة القبليين باعتبارهم منسقين في قوات الدفاع الشعبي بتركيبة موازية للعسكر وحافظوا في بعض الحالات على سيطرة تامة على الرجال الذين قاموا بتعبئتهم. وبالرغم من هذا، فقد ضمنت قوات الدفاع الشعبي القبلية معاملة متساوية وبذات المنافع يسبغها القانون العسكري على الجنود المحترفين وأسرهم في حالة وقوع جرح ناتج عن حرب، إعاقة، أسر، أو موت (هيومن رايتس ووتتش ص٢٧٦).

وعلى الرغم من المشروعية القانونية الجديدة لقوات الدفاع الشعبي، إلا أن الحد الفاصل بين القوات العسكرية وقوات المجتمع الأهلي ظل غامضاً مثلما كان عليه الحال قبل الانقلاب. وتعمق هذا الغموض لما أحكمت الجبهة الإسلامية القومية تحت هيمنة السياسي الإسلامي الدكتور حسن الترابي قبضتها على مقاليد السلطة في نظام جبهة الإنقاذ. فلشدما اشتركت القوات المسلحة السودانية النظامية ومتطوعو قوات الدفاع الشعبي وأفراد من ميليشيات المراحلين معاً في الهجمات العسكرية على كردفان وبحر الغزال. هذا أفضى إلى الاستخدام الواسع النطاق خلال التسعينات لمصطلحات عامة مثل المجاهدين لوصف الوحدات التي تضم خليطاً من القوات المنتسبة للحكومة (مجموعة الشخصيات المعروفة العالمية، ٢٠٠٢، ص٢٧). وعلى نحو شبيه بالجنجويد – وهو مصطلح عام استخدم لوصف طائفة من القوات شبه العسكرية والميليشيات العاملة اليوم في دارفور – فإن تعقيد مؤسسة المجاهدين بما في ذلك الطابع الشكلي للرتب فيها جعل من المستحيل تقريباً تحديد تركيب القيادة بوضوح. ولئن دافعت الحكومة عن أفعال هذه القوات بالتشديد على أن قدراتها العسكرية محدودة، بررت القبائل وجود الميليشيات باعتبارها وسيلتها الوحيدة للدفاع عن النفس (صالح، ١٩٨٩، ص٦٨). ومن شأن هذا التبرير أن عمل على احالة تبعات العدالة والمسؤولية إلى المناطق المحلية التي هي الآن متورطة في حرب إثنية وطائفية مكثفة.

في شهر فبراير/شباط ١٩٩٠ قدمت لجنة فرعية تابعة لحكومة السودان وثيقة سرية عن قوات الدفاع الشعبي على مؤتمر اقليمي في العبيد. أطرى التقرير على الميليشيات القبلية لاستخدامها تكتيكات حرب العصابات ضد المتمردين وزعم بأن الميليشيات مسؤولة عن صدّ المتمردين في الجهة الغربية من كردفان. كما لاحظ التقرير بأن القوات القبلية غالباً ما تشترك في النهب من دون اعتبار للأهداف التكتيكية، وتضليل القوات المسلحة عمداً لتحقيق مراميها الخاصة، والأهم من ذلك كله «تؤجج الحقد القبلي والإثني» (اقتبسته هيومن رايتس ووتش، ١٩٩٦، ص٢٧٧).

بيد أنه قد رسم لقوات الدفاع الشعبي أن تكون جسماً أوسع بكثير من التحدد بالميليشيات القبلية، فعملت الجبهة الإسلامية القومية على الحشد وجمع الأموال من أجل خلق «حزام قبلي» عبر السودان للدفاع عن الثقافة العربية والإسلامية ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان. كما جادل الدكتور حسن الترابي طويلاً في حاجة الكادر الإسلامي النخبوي السوداني لأن يصبح حركة شعبية واسعة. ومثل الثورات ذات الصبغة الإسلامية الأخرى في الشرق الأوسط، فقد نظر إلى سلطة الدولة باعتبارها أداة لتنفيذ هذا الغرض. ولم يشدد الأعضاء المتنفذون في الجبهة الإسلامية القومية على نجاحات قوات الدفاع الشعبي كقوة مساعدة للقوات المسلحة فقط، إنما اعتبروها نموذجاً إسلامياً أصيلاً للمنظمة العسكرية – جيش المواطن من المتطوعين المجاهدين المستعدين للذهاب إلى الخط الأمامي للمعركة٨. وإكتتب في مارس/أذار ١٩٩٠ خمسة آلاف طالب من جامعات الخرطوم للتدريب في معسكر الكيتانية التابع لقوات الدفاع الشعبي الكائن في أطراف الخرطوم (كوك،

١٩٩٣). إن معظم الذين جندوا هم من شبكات حزب الجبهة الإسلامية القومية ومنظمات جامعية إسلامية وروابط شبابية عائدة للجبهة الإسلامية مثل شباب الوطن. شكّل هؤلاء المجندون الوحدات الحضرية الأولى لقوات الدفاع الشعبي. ولئن كلفت وحدات قوات الدفاع الشعبي الرعوية بايقاف تقدم الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPA) في شمال السودان، فإن الواجب الرئيسي للألوية الحضرية تمثل في حماية النظام الجديد من الانتفاضات المدنية، والأهم من ذلك، التدخلات العسكرية٩. إذ تم في شهر نوفمبر/تشرين الثاني سنة ١٩٩٠ نشر وحدات قوات الدفاع الشعبي بسياراتهم المُطاردة في المناطق الرئيسية في الخرطوم وحول القواعد العسكرية الرئيسية (راديو الجيش الشعبي لتحرير السودان، ١٩٩٠). وبعد ذلك بوقت قصير أعيد نشر وحدات عسكرية من القوات المسلحة السودانية النظامية خارج العاصمة.

وعقب مرور سنة، خرجت الجبهة الإسلامية القومية من بين ظلال مجلس قيادة الثورة (RCC) وهيمنت علناً على المناصب الحكومية، وشُكّل في شهر يناير/كانون الثاني من سنة ١٩٩٢ المجلس الانتقالي الوطني من اعضاء مُعيَّنين، جلهم من سياسي الجبهة الإسلامية القومية. إن هذا التغيير الحكومي كان إيذاناً ببداية إسلمة واسعة النطاق للمؤسسات السودانية، إذ عملت الشركات العامة على استبدال طاقمها المؤهل من ذوي الخدمة الطويلة، بما في ذلك الطاقم التقني والطبي، بكوادر الجبهة الإسلامية القومية. وأشرفت الهيئة العليا للرقابة الشرعية للبنوك والمؤسسات المالية على فرض التعاليم الإسلامية على العمليات المصرفية. كما فرضت قيود على المنظمات غير الحكومية العالمية وحلت محلها منظمات غير حكومية إسلامية تجمع بين الدعوة الدينية والأعمال الإنسانية. وأعاد النظام صراحة التزامه، في الوقت نفسه، بالحرب في الجنوب. في ذلك الحين، كانت استراتيجية القوات المسلحة السودانية، على كل حال، ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان قد تحولت إلى مواجهة غير فعالة وذات تكلفة قليلة باستخدام المدافع والألغام الأرضية وقوات بالوكالة. وكانت القوات المسلحة السودانية، المتسمة بانخفاض حاد بمعنوياتها وعدتها الناقصة، قد أوضحت في سنة ١٩٨٩، بأنها لم تشأ القتال في حرب يعارضها المجتمع المدني والكثير من السياسيين بشكل صريح.

شرع النظام في سنة ١٩٩٠ في استبدال الضباط العسكريين المحترفين وذوي الخبرة المعارضين للجبهة الإسلامية القومية بعناصر موالية له. واقترنت التطهيرات الواسعة للقوات المسلحة النظامية بإعادة التجنيد القسرية للضباط العسكريين ضمن قوات الدفاع الشعبي لإعادة تثقيفهم. وبحلول شهر أكتوبر/تشرين الأول من سنة ١٩٩٣ طرد مجلس قيادة الثورة ١٥٠٠ ضابط – أقل من ثلث بقليل من فيلق ضباط كامل – و٥٠٠ ضابط صف و١١ ألفاً من عامة الجنود (فلينت، ١٩٩٣أ). كما تم استبعاد ٢٢٧ ضابطاً آخر في مستهل سنة ١٩٩٥، منهم ٥٧ عميداً وجنرالاً (ليستش، ١٩٩٨، ص١٣٤ –١٣٥). وتقاعد كثيرون آخرون بهدوء وقد وعدوا بقروض من النظام المصرفي الإسلامي. وحل محل الراحلين خريجون شباب من الأكاديمية العسكرية مناصرون للجبهة الإسلامية القومية. وحدث في الوقت ذاته توسع هائل في التجنيد لقوات الدفاع الشعبي والتدريب من أجل تجهيزها للتعويض عن الجيش النظامي في ساحة المعركة. واحتفظ بهذا المستوى من التعبئة لقوات الدفاع الشعبي من سنة ١٩٩٢ حتى سنة ١٩٩٧ تقريباً. وكان يزاد على هذا التجنيد المتواصل في معسكرات التدريب والكتائب المركزية لقوات الدفاع الشعبي، حملات دورية لتجنيد مقاتلين يعلن عنها أبان الحملات العسكرية الكبيرة.

يعين منسقون مدنيون لقوات الدفاع الشعبي في الأحياء الحضرية وشبه الحضرية وفي الجامعات وفي جميع دوائر الخدمة المدنية في كافة أنحاء شمال السودان. وتتولى معسكرات التدريب، التي يشرف عليها ضباط موالون للجبهة الإسلامية القومية، مهمة التلقين العقائدي عبر محاضرات إسلامية الطابع وأغان دينية وأناشيد جنباً إلى جنب اعطاء تدريب عسكري أساسي. وبدأت قوائم تعدها قوات الدفاع الشعبي والقوات الأمنية، بالظهور حاملة اسم الأشخاص المطلوب منهم التدريب في قوات الدفاع الشعبي في جميع المؤسسات السودانية.

وبحكم التجنيد المحلي وأساليب التدريب، أصبحت قوات الدفاع الشعبي مؤسسة متباينة بتباين البيئة المحيطة بها وجامعة لمواقف وميول متعددة. يالمقدور تصنيف ذلك في خمسة مستويات طبقاً للقدرات العسكرية لهذه القوات ودرجات تدريبها: أ) قسم نخبوي من الوحدات شبيهة بحراس الثورة الإيرانية (الباسدران)، وتلقى بعض من هذه الوحدات، مثلما يشاع، تدريبات في حقل الدبابات والمدفعية؛ ب) طلاب ومدنيون آخرون أجبروا على التدريب في معسكرات مغلقة؛ ت) ضباط عسكريون وموظفون مدنيون أجبروا على القيام بتدريب في معسكرات قوات الدفاع الشعبي بغرض إعادة تثقيفهم وإرشادهم عقائدياً؛ ث) ميليشيات رعوية محلية الطابع تُمدها مكاتب قوات الدفاع الشعبي ولجانها الاقليمية بالمساعدة ؛ج) شبكة متفرقة من المخبرين.

في شهر ديسمبر/كانون الأولى سنة ١٩٩١ قام الرئيس الإيراني علي أكبر رفسنجاني بزيارة إلى الخرطوم دامت ٤ أيام. جلب معه ١٥٧ مسؤولاً، ومن ضمنهم مستشارون عسكريون وأمنيون. ووقعت إيران والسودان خلال هذه الزيارة على صفقة تعاون عسكرية يقوم بموجبها مستشارون إيرانيون بالذهاب إلى السودان، كما تقوم القوات الأمنية السودانية بارسال مجموعة منها لأغراض التدريب. وفي سنة ١٩٩٢ تم ارسال رئيس الباسدران الإيراني في لبنان، حسن آزدا إلى الخرطوم وانشئت معسكرات تدريب، بحسب تقارير، في أبو رقيم (ولاية الشرقية) وسوايا وأم باربيتا (جنوب كردفان) (إنديانا أوشن نيوزلتر، ١٩٩٢). وأرسل الحرس الثوري الباسدران مستشارون في المشاة والمدفعية والدعم اللوجستي إلى السودان بقيادة رفيق دوست من «مؤسسة المستضعفين»، لتدريب وتنظيم، بحسب ما يقال، قوات الدفاع الشعبي في قوة مقاتلة (إنديانا أوشن نيوزلتر، ١٩٩٣أ).

إن جميع الذكور السودانيين البالغين من العمر أكثر من ١٦ سنة والمقيمين في السودان مكلفون بالتدريب في قوات الدفاع الشعبي. لقد وعد الطلاب في البدء، بأن يسمح لهم باستكمال دراستهم، لكن في سنة ١٩٩٤، وبحكم انخفاض أعداد المجندين والمماطلة والتمرد المتفرق ابطل هذا الوعد، فما عاد بمقدور الطلاب التسجيل أو التخرج من الجامعة أو الثانوية العامة من دون شهادة تثبت خضوعهم للتدريب في معسكر لقوات الدفاع الشعبي. وتطالب معظم الشركات الكبرى وجميع المؤسسات الحكومية موظفيها العاملين أو المحتملين إبراز دليل على التدرب في قوات الدفاع الشعبي. كما لم يسمح لأحد بالسفر من دون الخضوع لهذا التدريب.

وعلى الرغم من أن قتال قوات الدفاع الشعبي في الخط الأمامي طوعي، إلا أنه جرى الحض بقوة في المساجد وعبر النظام التربوي وسائط الإعلام على اعتبار ذلك واجب كافة المسلمين الاتقياء. وأعلنت الحكومة في شهر يناير/كانون الثاني من سنة ١٩٩٢ بأن الحرب الأهلية جهاد، وحكم على جميع المتمردين في جبال النوبة، وإن كان أكثرهم مسلمين، باعتبارهم مرتدين، مما يحتم على كافة المسلمين، واجباً، المشاركة في

قمعهم. وفي استعراضات قوات الدفاع الشعبي ومراسم احتفالات التخرج والاحتفالات المقامة في المراكز الحضرية، يلقي مسؤولون من ذوي الرتب الرفيعة كلمات حماسية مفعمة بالخطاب الإسلامي الذي يحتفل بـ«الاستشهاد». ودأبت الصحافة الحكومية على نشر تقارير عن متطوعي قوات الدفاع الشعبي باحلام تنبؤية وعن وروائح جثث شهداء قوات الدفاع الشعبي الزكية ومساعدة حيوانات من وراء الطبيعة (المبارك، ٢٠٠١، ص٧٨). وكان برنامج تلفزيون ليلي باسم «ساحات الفداء» يعلن عن البطولات الفذة لقوات الدفاع الشعبي في ساحات القتال والاحتفاء بشهدائها. وتوجت هذ الحملة الرمزية بحملة عسكرية ضخمة باسم «صيف العبور»، التي اشترك فيها، مثلما أفيد، ٤٠ ألفاً من قوات الدفاع الشعبي وقوات الجيش النظامية بجنوب كردفان وحدها (برادبري، ١٩٩٨، ص ٤٦٥). وبحلول شهر يونيو/حزيران من سنة ١٩٩٣ ضاهى عدد أفراد قوات الدفاع الشعبي، تقديراً، عدد أفراد الجيش السوداني في الجنوب، وثمة آخرون كثيرون يتعاقبون على كتائب قوات الدفاع الشعبي لفترات قصيرة. وفي كردفان أقسم آمر قوات الدفاع الشعبي على «تطهير كل بقعة من الوطن لطخها قطاع الطرق» (فلينت، ١٩٩٣ب). وجندت الحكومة عشرات الآلاف من قبائل شمال كردفان في قوات الدفاع الشعبي باجتماع حاشد عقد في العبيد بشهر مايو/أيار سنة ١٩٩٢. وفي الوقت نفسه مُنح الزعماء القبليون سيارات تويوتا بيك آب وعُين كل واحد منهم أمير جهاد مقابل المساعدة في تعبئة مجندين لقوات الدفاع الشعبي. وفي شهر أكتوبر/تشرين الأول سنة ١٩٩٣، أعلن ملازم أول خالد عبد الكريم صالح الذي كان مسؤولاً عن الأمن بكردفان بأن الجيش وقوات الدفاع الشعبي، طوال فترة سبعة أشهر ابتداء من شهر مايو/أيار سنة ١٩٩٢ إلى شهر فبراير/شباط سنة ١٩٩٣، قد قضى على ٦٠ – ٧٠ ألفاً من النوبيين (سليمان، ٢٠٠٢، ص١٧٦)، كما ثبت تحطيم أو تضرر أو نهب ما لا يقل عن ١٤ مسجداً في جبال النوبة بين سنتي ١٩٩٣ و١٩٩٧ (دي وال وسليمان، ٢٠٠٤، ص٧٣).

إضعاف قوات الدفاع الشعبي

إن فقر التدريب والحض على الاستشهاد، لم يخلق من مجندي قوات الدفاع الشعبي إلا جنوداً ضعافاً وأوصل عدد الإصابات إلى مبلغ عال. لقد وصف جندي من القوات المسلحة السودانية تمت مقابلته في الخرطوم، وكان قد خدم في جبال النوبة وفي الجنوب، وصف كيف راقب بهلع تحريض متطوعي قوات الدفاع الشعبي على الخروج من خنادقهم التي قضوا يومين بحفرها والهجوم « بموجات بشرية» على مواقع بنادق رشاشة عائدة للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)[11]. وأوضح ضباط عسكريون ومتطوعون بأن المستويات العالية من الإصابات جاءت نتيجة لنيران صديقة وتعطل الاتصالات وجبن متطوعي قوات الدفاع الشعبي الإسلاميين الذين بوغتوا بمواجهة الحقيقة البشعة للحرب[12]. ووصف معظم أفراد الملاك العسكري ومسؤولي الشرطة الذين جرت مقابلتهم لهذه الورقة متطوعي قوات الدفاع الشعبي القبليين بأنهم ليسوا أكثر من قراصنة منشغلين بالنهب وقلّما أبدوا استعداداً للدخول في قتال جدي.

لقد تسببت الحملات العسكرية على معاقل الجيش الشعبي لتحرير السودان في سنوات ١٩٩٢ – ١٩٩٣ و١٩٩٥ في وقوع إصابات فادحة ضمن أفراد قوات الدفاع الشعبي المتدربين تدريباً فقيراً. ولهذا السبب هبط عدد المتطوعين هبوطاً حاداً. ولم يفلح، في الوقت ذاته، ترويج الحكومة لما تظنه الأرذوكسية الإسلامية في توحيد المخلصين بذات الدرجة الذي همّش فيها العديد من المسلمين المؤمنين والأرذوكس بشكل كبير الذين لم يشايعوا مشروع الجبهة الإسلامية القومية. كما أغضبت ممارسات قوات الدفاع الشعبي في التجنيد والتدريب القسريين، في الحين ذاته، معظم السودانيين. وأدعت صحيفة سودانية في سنة ١٩٩٧ بأن عدداً كبيراً من بين تاركي المدارس الـ٧٠ ألفاً الملزمين قانوناً حضور تدريب قوات الدفاع الشعبي فروا من التجنيد ولم ينضم إلى وحدات قوات الدفاع الشعبي المقاتلة، في حقيقة الأمر، إلا ٤٠٠٠ فقط (اف ب، ١٩٩٧). وفي يناير/كانون الثاني من السنة نفسها انخفض عدد المتطوعين انخفاضاً حاداً بحيث أن الحكومة أغلقت جامعة الخرطوم ودعت هيئة التدريس والإدارة والطلاب للمساعدة في جهود الحرب القائمة بالجنوب. وفي شهر أبريل/نيسان سنة ١٩٩٨ تحدثت تقارير عن إقدام القوات الأمنية على قتل نحو ٢٦٠ من طلاب الثانوية المجندين في قوات الدفاع الشعبي والذين طلبوا الإذن بقضاء عيد الأضحى مع عوائلهم بعدما فروا من معسكر العيلفون الكائن على بعد ٢٥ كيلومتراً من الخرطوم (أفريكا كونفيدنيشال، ١٩٩٨). وبعد ذلك بوقت قصير اضطرت الحكومة على الاعتراف بأنها لا تعرف اسماء جميع المكلفين الذين قتلوا. إن ممارسة وحشية مثل هذه ضد مراهقين كانوا يسعون إلى العودة إلى بيوتهم بمناسبة عيد إسلامي بعثت موجات صدمية داخل المجتمع السوداني. وأعقب بعد ذلك بوقت قصير وقوع تمرد آخر في ذات المعسكر التدريبي نجم عنه فرار ناجح لـ٧٦ من المتطوعين (وكالة أنباء سونا، ١٩٩٨). وشكلت مذبحة العيلفون بداية نهاية استراتيجية قوات الدفاع الشعبي في التجنيد الجماهيري.

وما كانت اخفاقات قوات الدفاع الشعبي بحلول سنة ١٩٩٨ سوى جانب واحد من احباط عام من تدخل القادة الإيديولوجيين للجبهة الإسلامية القومية بالشؤون اليومية لقيادة البلد، فلطالما أبدى الضباط المحترفون في القوات المسلحة السودانية تحفظهم على قوات الدفاع الشعبي – متفقين سراً مع الجنرال فتحي أحمد علي من القيادة الشرعية للقوات المسلحة السودانية بأنه لا يمكن الاستعاضة عن الجيش «بنوع من الدورات التدريبية المتعجلة يُتصدق بها على خليط مستغرب من متطوعين ذوي حوافز إيديولوجية وعاطلين عن العمل وطلاب مكرهين» (إنديانا اوشن نيوزلتر، ١٩٩٣ب). فضلاً عن ذلك، قلق آخرين من أن الموارد المخصصة لقوات الدفاع الشعبي إنما حولت مباشرة من مخصصات القوات المسلحة السودانية، ما يعني تفضيل المشروع ذي الطبيعة الإيديولوجية على إعادة تجهيز الجيش المحترف[13].

وعلى الرغم من أنه لم يتم التخلي عن الجهاد، إلا أن التطوع الجماهيري لكتائب قوات الدفاع الشعبي استبدلت بهدوء بالتشديد على بناء القدرة الحربية للبلد باستخدام عوائد النفط وتعزيز الميليشيات الجنوبية التي تعمل بالوكالة بإدارة جهاز المخابرات العسكري. وفي سنة ١٩٩٧ أصبح علي الكرتي – وزير العدل وأحد اتباع النائب الثاني لرئيس حكومة السودان الحالي علي عثمان طه – منسق قوات الدفاع الشعبي الوطني، وسمح للقوات المسلحة النظامية بالسيطرة الفعلية على التعيينات الداخلية في المنظمة[14]. وفي شهر يناير/كانون الثاني من سنة ١٩٩٧ أسس الرئيس البشير سلطة عليا للتعبئة بقيادة اللواء الزبير محمد صالح الذي يقدم تقاريره مباشرة إلى البشير. هذا الجهاز يعلو على كافة المنظمات القائمة، ومنها قوات الدفاع الشعبي في التعبئة المحلية والوطنية للقوات الجماهيرية (رصد بي بي سي ، ١٩٩٧). وفي سنة ١٩٩٨ تمت إعادة الخدمة الوطنية الإجبارية في الجيش المحترف.

وفي شهر ديسمبر/كانون الأول، احدثت المنافسة بين الرئاسة وأمانة حزب المؤتمر الوطني (NCP) التي كانت تحت سيطرة الترابي، صدعاً في الحركة الإسلامية. وفي قرار صدر يوم ٢٣ يناير/كانون الثاني سنة ٢٠٠٠ جرد مجلس شورى حزب المؤتمر الوطني من مسؤولية التعبئة العامة للجهاد ونقلت مسؤولية ذلك للنظام السياسي[15]. كما تم في شهر مايو/أيار التالي تعليق الترابي من منصبه باعتباره الأمين العام لحزب المؤتمر الوطني بعد اتهامه بأنه «دعا الضباط والمجاهدين» للنهوض ضد النظام (ا ف ب، ٢٠٠٠). وعين الرئيس البشير

في يوليو/تموز سنة ٢٠٠٠ عشرة ضباط كبار في مناصب حكومية. وحذر الترابي بعد ذلك بوقت قصير، طبقاً لما ورد في صحيفة الرأي العام بالخرطوم، بأن قوة ثالثة خرجت إما من «القوات المسلحة أو من الشارع لملء الفراغ» (الرأي العام، ٢٠٠٠). وبالرغم من الاحتقان بين هذين الجناحين، إلا أن المواجهة الفعلية كانت بينهما محدودة. ففي شهر يونيو/حزيران من سنة ٢٠٠٠ فرقت الشرطة مظاهرة مؤيدة للترابي بقيادة اتحاد شباب الجبهة الإسلامية القومية؛ ثم قام مؤيدون للترابي بشهر سبتمبر/أيلول بأعمال شغب في عدد من المدن السودانية؛ وفي أكتوبر/تشرين الأول اتهمت الحكومة متظاهرين مؤيدين للترابي باطلاق النار على الشرطة. وكان رد فعل الحكومة القبض على أنصار الترابي وتشتييت الخلايا المؤيدة للترابي. وعلى الرغم من شعبية الترابي ضمن أقسام كبيرة من الحركة الإسلامية، إلا أنه لم يجر الإشارة إلى أن قوات الدفاع الشعبي باعتبارها طرفاً في أي من هذه الأعمال.

لقد كان علي كرتي والبشير، عقب الانشقاق مع الترابي، على حذر من تجديد الدعوة لمتطوعين لقوات الدفاع الشعبي ودعم سبيل «الجهاد والاستشهاد». لكن قوات الدفاع الشعبي ما عادت مؤسسة ذات استقلالية. وبكلمات البشير نفسه إذ قال «ندعو للحرية في السودان، لكن أولئك الذين يعتقدون بأن الحرية دعوة للفوضى وإساءة للشهداء فهم واهمون» (راديو جمهورية السودان، ١٩٩٩). وبعد ذلك بفترة وجيزة، في سنة ٢٠٠٠، أعلن قائد قوات الدفاع الشعبي العميد محمد الأمين كرار تشكيل وحدات من قوات الدفاع الشعبي مدربة تدريباً خاصاً باسم الأوابين التي تجنّد متطوعين من كل الاقاليم (الشرق الأوسط، ٢٠٠٠).

ووقع حزب الترابي المعارض، حزب المؤتمر الشعبي الوطني بتاريخ ٢٠ فبراير/شباط سنة ٢٠٠١ مذكرة تفاهم مع الجيش الشعبي لتحرير السودان وعدت الجنوب بحق تقرير المصير في السودان مقابل معارضة مشتركة لحكم البشير. وتم سجن الترابي بعدها بيوم. وبحسب ما ورد في تقارير، فقد كان لانشقاق الترابي على النظام تأثير كارثي في ما يتصل بتجنيد كادر للجبهة الإسلامية القومية وقوات لقوات الدفاع الشعبي. وحين عقد الترابي، المثقف الإسلامي الوحيد في النظام المعروف عالمياً، صفقة سلام منفصلة مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، تعرضت مصداقية النظام، في عيون الإسلاميين، إلى المساءلة. وأقر غازي صلاح الدين العتباني، مستشار الحكومة للسلام، برسالة سرية سنة ٢٠٠٠ بأنه «عقب الانشقاق، فقدت الحركة قدرتها على جذب الطلاب، النساء، والمهنيين الشباب الذين أمدوا الحركة بينبوع جار من المتطوعين لأكثر من عقدين من السنوات» (إنترناشونل كرايسز غروب، ٢٠٠٣، ص١٢). أما بالنسبة لقوات الدفاع الشعبي فقد كان الأثر أعظم خطورة، إذ ما عاد يوسم مصابوها على نحو لا لبس فيه شهداء، فإذ ما كان يسبغ عليهم، إن سقطوا وهم يؤدون واجبهم الإسلامي، من منزلة عالية في السماء، مضمونا، فهم الآن بدلا من ذلك مجرد إصابات في حرب سياسية وليست دينية١٧. كما تصدعت أكثر فأكثر مشروعية النظام الإسلامية المنخفضة لما بدأ عدة طائفة من القادة القبليين الأقوياء، أبرزهم قادة المسيرية والرزيقات، يثنون شبابهم عن الانضمام إلى الميليشيات.

ينظر معظم السودانيين حالياً إلى قوات الدفاع الشعبي باعتبارها مشروعاً سياسياً أكثر منه دينياً، فضلاً عن أنه مشروع يناقض التيارات الإسلامية والمتباينة التي تشكل الحياة الدينية السودانية. وهذا صحيح بشكل خاص بما يتصل بالدعاية الرمزية الدخيلة التي تحيط بها – وليس أي منها أصيل في السودان – مثل «عرس الشهيد» التي ينزل بها مسؤولون كبار ورجال ميليشيات، من غير دعوة، على بيوت الذين قتلوا في المعارك لتهنئة العائلة على ما» اسبغه اللّه عليهم من سعادة» (هيرست، ١٩٩٧ب).

إطار ا تقدير عضوية قوات الدفاع الشعبي بين ١٩٩٢ – ٢٠٠٦

يكاد يكون من المستحيل الحصول على أرقام عن مقدار عضوية قوات الدفاع الشعبي. فالأرقام المتوفرة هي في غالب الأمر إما تقديرات مراقبيين خارجيين أو تتوقف على مصادر مفردة يصعب التحقق منها، ونتيجة لهذا فإن الأرقام متباينة تبايناً كبيراً وأحيانا متناقضة. إن الأرقام المعطاة في هذا الفصل ينبغي ألا يتعاطى معها باعتبارها بياناً بالحقيقة.إنها أرقام جمعت من ارقام منشورة عن عدد قوات الدفاع الشعبي بغرض تبيان الاتجاهات.

وأذ كان هذا يعكس محدودية المعلومات المتوفرة عن قوات الدفاع الشعبي، فإنه يعكس أيضاً طبيعة المنظمات شبه العسكرية في السودان بشكل عام. وتعريفاً يصعب تحديد مقدار عضوية قوات الدفاع الشعبي لأن الكثير من المتطوعين الفاعلين فيها مدداً قصيرة هم مجندون محلياً، ولا يخضعون بالضرورة إلى تدريب مركزي، كما أنه من الجلي إنه حتى المسؤولون الحكوميون ليسوا على دراية بمقدار أعضاء قوات الدفاع الشعبي في التسعينات. وتشير مصادر عدة، على نحو يثير الرعب، إلى أنه لا يحتفظ حتى بعدد دقيق عن مصابي قوات الدفاع الشعبي (انظر مثلاً رويترز، ١٩٩٣). وأخيراً إن العديد من مجندي قوات الدفاع الشعبي، ولا سيما في المناطق الرعوية، تركوا المنظمة من دون أن يعيدوا أسلحتهم أو ذخائرهم أو زيهم العسكري. إن التمييز، في هذه المناطق، بين مجندي قوات الدفاع الشعبي ومنظمات أخرى شبه عسكرية وميليشيات قبلية، هو، تقليدياً، ضبابي١٨.

ويصعب على ذات النحو صعوبة بالغة تحديد مواقع معسكرات تدريب قوات الدفاع الشعبي. فالعديد من المعسكرات التي أقيمت في التسعينات ما عادت عاملة بعد تفكيكها إثر اتفاق السلام الشامل (CPA) أو بعد أفول تأثير الجبهة الإسلامية القومية على قوات الدفاع الشعبي. كما أن العديد من مجندي قوات الدفاع الشعبي، كما يظهر، يتدربون حالياً في منشآت الجيش القائمة، مما يجعل من المتعذر جداً التمييز بين قواعد تدريب قوات الدفاع الشعبي وقواعد الجيش.

إن المصدر المفتوح الوحيد الذي يمكن التعويل عليه في الحساب المتواصل لعضوية أفراد قوات الدفاع الشعبي، عاملين واحتياطاً، هو تقرير"الموازنة العسكرية" السنوي الذي يصدره المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن (IISS). يستقي المعهد هذه الأرقام من مصادر متنوعة في داخل السودان وخارجه. لكن هذه الأرقام ما تلبث مع ذلك تقديرات – للأسباب المعطاة أعلاه – وموضوعة هنا بغرض تبيان اتجاهات التجنيد لقوات الدفاع الشعبي فقط.

شكل ا الأعداد المقدرة لأعضاء قوات الدفاع الشعبي العاملين والاحتياط

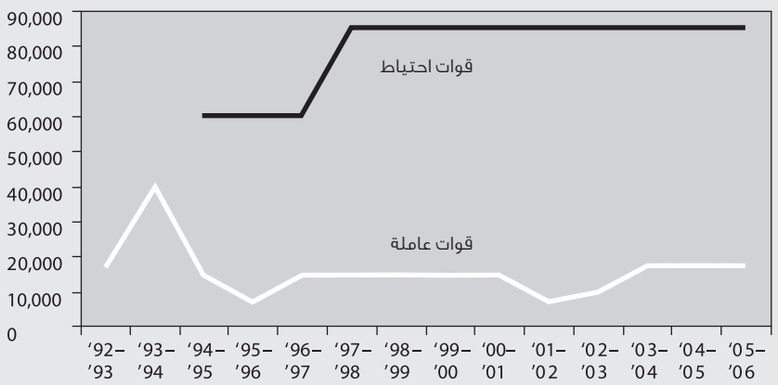

المصدر: "الموازنة العسكرية" للسنوات المعنية، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS)
ملاحظة: الأرقام من ١٩٩٢ – ١٩٩٣، ١٩٩٣ – ١٩٩٤، و١٩٩٥ – ١٩٩٦، هي معدل طائفة الأرقام المقدمة من قبل الIISS.

٣. التجنيد والتدريب والقدرات

تضع المادة ١١ لقانون قوات الدفاع الشعبي شروطاً للالتحاق بقوات الدفاع الشعبي، إذ ينبغي أن يكون المتطوع سوداني الجنسية، وذا عمر يزيد على ١٦ سنة، وذا لياقة بدنية وأن لديه شهادة بحسن السلوك. يخضع المتطوع للأحكام والمحاكم العسكرية وقد يعفى من الخدمة لأسباب صحية، تأديبية، عائلية أو أمنية.

يقدم جهاز يعرف باسم مجلس قوات الدفاع الشعبي الاستشارة للقائد العام في كل ما يتصل بشؤون قوات الدفاع الشعبي. ويتضمن هذا، على الخصوص، تقديم استشارة بالمناطق التي يجب أن تقام عليها المعسكرات التدريبية، فحوى التدريب العسكري والتربوي لأفراد قوات الدفاع الشعبي، رواتب الاعضاء ومسائل أخرى تتصل بواجبات القوات ونشاطاتها (حكومة السودان، ١٩٨٩، المادة ١٠). تنص المادة ٦ من القانون على أن وظائف قوات الدفاع الشعبي هي:"مساعدة قوات الشعب المسلحة وقوى عسكرية نظامية أخرى متى دعت الحاجة" و" المساهمة في الدفاع عن الأمة والمساعدة في التعامل مع الأزمات والكوارث العامة"، القيام بـ"أي مهمة أخرى يكلفها بها القائد العام نفسه أو عملاً بتوصية من المجلس".

تتمحور هيكلية قوات الدفاع الشعبي حول لجان تنسيق عسكرية ومدنية مشتركة، إذ ترفع اللجان المحلية والولائية تقاريرها إلى مجلس التنسيق الوطني. تتكون هذه اللجان المشتركة من منسقين مدنيين لقوات الدفاع الشعبي وضباط عسكريين من القوات المسلحة السودانية، وهي ممثلة في لجان الولاية الأمنية جنباً إلى جنب قوات الشرطة، الجيش، والقادة الأمنيين. منسقو قوات الدفاع الشعبي المدنيون مسؤولون عن التعبئة واختيار متطوعي قوات الدفاع الشعبي وفق الأهداف التي ترسمها اللجان الوطنية والولائية. وتخضع القيادة العسكرية للوحدات الفاعلة لقوات الدفاع الشعبي حين تتم تعبئتها، رسمياً، لسلطة الضابط المحلي للقوات المسلحة السودانية. ولكن هذا التقسيم بين دوري التعبئة والشأن العسكري غالباً ما يكون، في واقع الحال، معتماً. ويندمج ذوو الرتب الدنيا في تركيبة اللجان التنسيقية لقوات الدفاع الشعبي اندماجاً كبيراً مع نظام الإدارة القبلي السوداني، والمنسقون المدنيون على مستوى القواعد لا يشكلون أزواجاً مع القادة العسكريين. ونتيجة لهذا فإن متطوعي قوات الدفاع الشعبي القبليين على هذا المستوى لهم القدرة على العمل بشكل مستقل عن قيادة القوات المسلحة السودانية، مما يضعف هذا بدرجة بالغة سلطة القوات المسلحة السودانية على المتطوعين ويجعل من التمييز بين قوات الدفاع الشعبي والقوات القبلية على درجة كبيرة من الابهام.

يعقد تدريب قوات الدفاع الشعبي، كما جرت العادة، في معسكرات سكنية مغلقة مقامة في مناطق حضرية وشبه حضرية أو في حاميات عسكرية موجودة. يتلقى المتطوع المجنَّد بين ٤٠ إلى ٦٠ يوماً من التدريب العسكري الأساسي والتدريب الإيديولوجي. وطبقاً لعدد من متطوعي قوات الدفاع الشعبي، فإنهم كانوا خلال التسعينات ينذرون نحو نصف وقتهم بالمعسكرات للصلاة والتربية الدينية والاستماع إلى محاضرات عن أسس الجهاد. ويقتصر التدريب العسكري على استخدام الأسلحة الصغيرة وصيانتها وعلى تكتيكات عسكرية أساسية. ويقع الاختيار، في بعض الحالات على متطوعين، بحسب تقارير، للمشاركة في تدريبات أكثر تقدماً على المدفعية والدبابات، ولو أن عدد الذين قاموا بذلك غير معروف.
ويستغني السكان في المناطق الرعوية حتى عن أبسط التدريبات العسكرية، لأن أعداداً كبيرة منهم معتادون على استخدام الأسلحة الصغيرة، كما أن لدى البعض منهم خبرة عسكرية في القوات المسلحة السودانية. لقد وصف قائد عسكري ذو رتبة عالية تدريب قوات الدفاع الشعبي واختيار أفرادها خلال تحقيقات ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أحداث دارفور قائلاً:

"يعطى التدريب في الثكنات المركزية والثكنات المحلية لكل ولاية. يتقدم شخص للتطوع، ونقرر أولاً إن كان ثمة حاجة للتدريب أو لا، ثم نقوم بالتثبت منه أمنياً وصحياً. ثم نعدّ قائمة نعطيها للجيش. هذا يحدث على المستويين – الخرطوم والولاية أو على المستوى المحلي. نقوم بتوفير تدريب أساسي (مثلاً، استخدام الأسلحة، الانضباط...)، الذي يستغرق أسبوعين أو أكثر اعتماداً على الفرد. (بعثة التحقق الدولية بشأن دارفور، ٢٠٠٥، ص ٢٨)

كما أنه من الشائع أن قوات الدفاع الشعبي تجند الأطفال الجنود على الرغم من أن هذا ينافي مواد قانون قوات الدفاع الشعبي نفسه. ففي عملية مسح أجرتها منظمة غير حكومية سنة ٢٠٠٠، لاحظ مسؤولون في قوات الدفاع الشعبي ممن جرت مقابلتهم بأنه على الرغم من أن العمر الأدنى للمتطوع، المقرر قانونياً، هو ١٦ سنة، إلا إن التثبت من العمر ترك للقادة القبليين (العبيد، ٢٠٠٠، ص١٥). وقال زعماء قبليون جرت مقابلتهم، في التقرير نفسه، إن لا معايير صارمة مفروضة لتجنب تجنيد الأطفال في قوات الدفاع الشعبي، إذ أن المعيار الغلاّب المستخدم في الاختيار هو الاستعداد للتطوع.

كان التدريب إجبارياً لكافة السودانيين المؤهلين قانونياً حتى سنة ١٩٩٧، لكن التطوع من أجل القتال ينظم عبر نداءات دورية للتطوع عبر محطات الراديو، الملصقات الإعلانية، مكبرات صوتية على شاحنات البيك آب، الإعلانات التلفزيونية. كما تجري الدعوة للتطوع في نهاية كل معسكر تدريبي. مع ذلك، فقد أشير إلى وقوع "تطوع قسري"، وثمة حالات جرى فيها نقل متطوعي قوات الدفاع الشعبي مباشرة من معسكرات التدريب إلى المطارات أو إلى حاميات عسكرية في مناطق القتال. إن عدد هذه الحالات أخذ يتقلص، على ما يبدو، تقلصاً بالغاً منذ منتصف التسعينات. ولئن تقضي الكتائب النخبوية لقوات الدفاع الشعبي مدداً طويلة في الخدمة، فإن معظم المتطوعين في القوات النظامية يخدمون مدة ثلاثة أشهر أو أكثر من ذلك بقليل، قبل أن تجري إعادتهم إلى مناطق سكناهم لمواصلة العمل في وظائفهم السابقة أو لاستكمال دراساتهم.

وتشير مقابلات أجريت مع متدربين وبحوث عن تجنيد مقاتلين لقوات الدفاع الشعبي من المعسكرات التدريبية لجامعة الخرطوم، إلى أن خمسة في المائة فقط من المجندين المدربين، بالمعدل العامّ، يتطوعون للقتال في الجنوب. فطبقاً لعملية مسح أجراها باحث سوداني مع ٣٠٠ طالب من خمس جامعات، فقد أبدى ٢٥,٣ في المائة ممن جرت مقابلتهم استعدادهم للمشاركة في "فعل إسلامي معتدل"، لكن خمسة في المائة فقط تطوعوا للإقدام على أفعال متشددة، منها الاشتراك في "قوافل الجهاد" (خلف اللّه، ٢٠٠٤، ص١٨٧).

لقد تلقت قوات الدفاع الشعبي في السنة الأولى من نشوئها الدعم اللوجستي والإمدادات من قبل الجيش النظامي. وعملت هذه القوات، بالترافق مع تنامي حجمها، على إقامة إدارة مشتريات وتجهيزات مستقلة في الخرطوم، وخصصت لها ميزانية مستقلة تحت إمرة الآمر العام. ويعتقد إن حصول قوات الدفاع الشعبي

على التجهيزات العسكرية ما لبثت تحت سيطرة كيان تنفيذي غير تابع لقوات الجيش النظامية. ومنذ مطلع التسعينات فإن نسبة غير محددة من ميزانية قوات الدفاع الشعبي، مثلما تذكر تقارير، تأتي من مصالح تجارية واستثمارات تملكها قوات الدفاع الشعبي ومنظماتها الإسلامية التابعة لها، ملكية مباشرة. وبالمستطاع تقسيم هذه الشركات، طبقاً لإنترناشونل كرايسز غروب، إلى مجموعات ثلاث. المجموعة الأولى تتألف من شركات يقوم من خلالها مسؤولون في حزب المؤتمر الوطني بتوليد دخل عبر استخدام اسماء موالين لحزب المؤتمر الوطني لإخفاء الملكية. المجموعة الثانية تشمل الشركات التي تديرها وكالة الأمن الوطني، وتسمى في السودان الشركات الأمنية. وتتألف المجموعة الثالثة من شركات تتبع الجمعيات الإسلامية الخيرية التي يسيطر عليها حزب المؤتمر الوطني وهي جمعيات موجهة لخدمة أجندة أعمال الحزب السياسية والأمنية (إنترناشونل كرايسز غروب، ٢٠٠٦، ص٧ – ٨).

خلال عملية الخوصصة التي انطلقت بين سنتي ١٩٩٢ و١٩٩٤ قامت منظمة الشهيد – وهي جمعية خيرية حكومية منتسبة لقوات الدفاع الشعبي – بالاستيلاء على عدد من شركات الدولة المربحة. وفي حاضرة الدمازين في اقليم النيل الأزرق اقتطعت اراض زراعية لعوائل محاربين قوات الدفاع الشعبي القدامى (دي وال وسلام، ٢٠٠٤، ص٩١). أما منظمات الدولة الأخرى، مثل ديوان الزكاة، صندوق دعم الشريعة، منظمة الأوقاف الدينية الإسلامية وصندوق التضامن الاجتماعي، فقد اعطيت حق جمع الزكاة ومن ثم توزيعها على مشاريع إسلامية ومن ذلك قوات الدفاع الشعبي (دي وال وسلام، ٢٠٠٤، ص٩٢). ومن مصادر تمويل قوات الدفاع الشعبي الأخرى، وإن كانت ذات أهمية أقل، تبرعات أفرد أتقياء. ولئن تأتي النسبة الكبيرة من هذه التبرعات من أثرياء وشركات فإن قيمة رمزية بالغة تضفى على التبرعات التي يقدمها الفقراء السودانيون. وتجرى الإشادة كثيراً، مثلاً، بزاد المجاهد الذي يحوي ارزاقاً مجففة تطويها نساء تقيات ويرسل إلى متطوعي قوات الدفاع الشعبي في الجبهات.

ومن المعتقد أنه منذ انشقاق الترابي والرئاسة سنة ٢٠٠٠ فإن أفول التطوع في قوات الدفاع الشعبي يضاهيه أفول في التبرعات المادية، ونتيجة لهذا فإنه من المرجح أن تكون قوات الدفاع الشعبي أكثر تعويلا على ما كانت عليه من ذي قبل على شبكات دعمها المستقلة والموارد التي تدفع بها الدائرة الداخلية لحزب المؤتمر الوطني. وقد طلب منسق قوات الدفاع الشعبي كمال الابراهيم في نداء استغاثة سنة ٢٠٠٤" أموالاً وضروباً أخرى من المساعدة للمجاهدين" من مؤسسات وشركات كبرى. وبعد ذلك بأسبوع تبرعت وزارة العلوم والتكنولوجيا ومستشفى الأوبئة الاستوائية بقافلة من الطعام.

٤. بعد اتفاق السلام الشامل

في يوم ٤–٥ ديسمبر/كانون الأول سنة ٢٠٠٦ أقامت قوات الدفاع الشعبي احتفالها التذكاري السابع عشر في ولاية القضارف. الحدث الرئيسي كان تخرج ألف مجاهد من بلديات الولاية. قوبل هذا الاحتفال بمعارضة قوية من مسؤولي الحركة الشعبية لتحرير السودان، إذ أخبر زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان دينغ ألور صحيفة الأيام "إنه ينبغي بموجب بنود اتفاق السلام الشامل أن يجري حل قوات الدفاع الشعبي، وأن تنظيم احتفالات لها يشكل خرقاً فاضحاً للاتفاق". وطرح سليمان حامد من الحركة الوطنية الديمقراطية المعارضة، في الوقت نفسه، سؤالاً على وزير الدفاع، حول وضع قوات الدفاع الشعبي، ملاحظاً أنه "بما أن حزب المؤتمر الوطني يمول قوات الدفاع الشعبي وينظم الاحتفالات التي يشارك فيها كبار المسؤولين الحكوميين، فمن الأفضل دمجها بالقوات المسلحة" (الأيام، ٢٠٠٦). وعلى الرغم من هذه الاعتراضات والتعهدات المعطاة قبل توقيع اتفاق السلام الشامل، فهناك دلائل قوية، حتى حين وقت كتابة هذه الورقة، تشير إلى أن قوات الدفاع الشعبي لن تنحل في المستقبل القريب. إن قوات الدفاع الشعبي تشارك بنشاط في النزاع بثلاث ولايات من دارفور ومن غير المحتمل أن تنحل قبل الاستفتاء على استقلال الجنوب سنة ٢٠١١.

ورغم المخاوف المذكورة أعلاه، فقد أعطت حكومة السودان في أواخر سنة ٢٠٠٦ وحدة الأمم المتحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج إشارة أولى بأعداد المقاتلين وأصنافهم الذين سيلجون المراحل الأولى للتسريح سنة ٢٠٠٧. ومن إجمالي العدد ٥٥,٠٠٠ المعطى من قبل حكومة السودان، فإن ١٧,٠٠٠ منهم أعضاء في قوات الدفاع الشعبي (Sudan UN DDR Newsletter, ٢٠٠٦, P1). وبهذا الإعلان بدأت مرحلة التطبيق العملي رسميا لوحدة نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج.

والقضية الثانية المهمة التي ظهرت منذ اتفاق السلام الشامل هو اشتراك المجموعات أو المجتمعات القبلية المنتسبة إلى قوات الدفاع الشعبي في التوترات المحيطة بتوزيع المنافع والتمثيل. ومن الأسباب الكامنة وراء العديد من النزاعات في السودان هي مسائل أساسية كالفقر وضعف التطور والتهميش السياسي، مسائل لم يحلها اتفاق السلام الشامل. ويقوم أعضاء قوات الدفاع الشعبي السابقين بتعبئة أنفسهم، خصوصا في الشمال حيث أن أسطورة الوحدة العربية والإسلامية تتهاوى كل يوم، نتيجة لما يحسونه من تهميش عن عملية الانعاش الاقتصادي واستغلال الحكومة المركزية لهم في فترة ما بعد الحرب. ومن أبرز هذه العناصر هم من اعضاء قوات الدفاع الشعبي في المناطق الرعوية في جنوب كردفان، حيث أصبح رحل المسيرية ساخطين كثير السخط على الحكومة الوطنية وهم الآن فاعلون في التوترات المتفاقمة على طول الحدود مع جنوب دارفور.

دافور

وصف زعيم الجنجويد موسى هلال، في عدة مقابلات صريحة مع أجهزة الإعلام الغربية في شهر يوليو/تموز سنة ٢٠٠٤، قوات الدفاع الشعبي بأنها واحدة من كيانات شبه عسكرية عدة، جنبا إلى جنب استخبارات حرس الحدود وشرطة الاحتياطي المركزي، التي كانت تجند من بين المجموعات القبلية لدارفور١٩. ولئن يبدو أن استخبارات حرس الحدود جندت قوات الميليشيا القريبة جداً من استراتيجية الحكومة العسكرية،

فإن قوات الدفاع الشعبي تنشط في تجنيد القوات القبلية والقوات الاحتياطية. ويرافق عدة مئات من رجال الميليشيات، المعروفين على نطاق واسع بأنهم جنجويد، القوات المسلحة السودانية في الهجمات على قوات المتمردين في الشاحنات أو على ظهور الأحصنة أو الجمال. ويقومون وهم في طريقهم بمهاجمة قرى مدنية وسرقة الماشية والأملاك وحرق المنازل وأحيانا يعملون قتلاً واغتصاباً أو خطفاً بكل من يمسكون. وطبقاً لمنظمة العفو الدولية (أمنستي):

يكاد يكون معظم سكان القرى من دون استثناء من مجموعات إثنية تعرف بـ"الافريكان"، وإثنيتهم هذه تقرنهم بالمجموعات المسلحة [المتمردة]... الإسراف في حرق مخازن الحبوب، غلات الحصاد والبيوت، نهب قطعان الماشية، كل هذا لا يترك، كما يبدو، خياراً آخر غير الفرار من غير أمل بالعودة. (منظمة العفو الدولية، ٢٠٠٦)

بعد الهجوم على الفاشر سنة ٢٠٠٣ سحبت حكومة السودان الشرطة والقوات النظامية إلى مناطق دارفور الحضرية وبدأت بشكل انتقائي تجنيد أعضاء المجموعات القبلية المؤيدة للحكومة لطائفة من القوات شبه العسكرية، بما فيها قوات الدفاع الشعبي. ويظهر، كما هو الحال مع النزاعات السابقة، أن قوات الدفاع الشعبي جندت قوات مساعدة قبلية للحد من حركة المتمردين ولتوفير الدعم للقوات المسلحة السودانية في المناطق الرعوية. إن العديد من هذه القوات متورطة في نزاعات وحشية واستيلاء على الأراضي مع قبائل مجاورة لها.

ومثلما هو الحال مع الانتشار السابق لقوات الدفاع الشعبي، فإن التمييز بين قوات الدفاع الشعبي ومن ليسوا هم كذلك غير واضح. ففي شهر مارس/إذار سنة ٢٠٠٤ جندت قوات الدفاع الشعبي عدة مئات في نيالا بجنوب دارفور في صفوفها، ولم تتلق هذه المجموعات إلا تدريباً بسيطا أو لم يدربوا اطلاقاً (إيرين، ٢٠٠٤). وعملت قوات الدفاع الشعبي بتجنيد قوات قبلية بالتعاون مع السلطات القبلية كوسيلة للقيام بدوريات حراسة للأرض القبلية والدفاع عنها ضد تدخل المتمردين (شيرويل، ٢٠٠٤؛ فاسغار، ٢٠٠٤). ويبدو أن هذا النشاط متميز جزئيا على الأقل عن نشاط استخبارات حرس الحدود، وهي قوة جوالة تطوف وتغير عبر دارفور في تحالف مضطرب مع الولاية. ليس هناك شك، على أية حال، في أن مجندي قوات الدفاع الشعبي شاركوا في عمليات تهجير هائلة للسكان واشتركوا في جرائم حرب ضد المدنيين. علي كوشيب، الذي تطلبه محكمة الجنايات الدولية لاتهامه بجرائم حرب، جرى التعرف عليه على أنه منسق قوات الدفاع الشعبي في موقع وادي صالح.

وفي سنة ٢٠٠٤ صرحت حكومة السودان بأنها ستخفض الحجم الرسمي لقوات الدفاع الشعبي في دارفور بمعدل ٣٠ في المائة (اب، ٢٠٠٤). ورصدت هيئات التحقق المشتركة المشكلة من قبل الأمم المتحدة عملية نزع سلاح ٣٫٠ عضو من قوات الدفاع الشعبي في الجنينة في ولاية غرب دارفور، و١٥٧ عضوا من قوات الدفاع الشعبي في كاس بولاية جنوب دارفور. وسلم مجندو قوات الدفاع الشعبي بنادق ورشاشات وأسلحة خفيفة أخرى في مراسم حضرها وجهاء أجانب. قائد وحدة كاس كان قد شدد على القول:»إننا لم نسلحهم للتطهير العرقي أو الإبادة الجماعية لكن لكي يحافظوا على الأمن والاستقرار في مناطقهم... وليس هناك مجرمون أو جنجويد بينهم» (البقير، ٢٠٠٤).

جنوب السودان والمناطق الانتقالية

إن عدد وحدات قوات الدفاع الشعبي ومواقعها في الجنوب غير واضحة في الوقت الحاضر. لقد انسحبت القوات المسلحة السودانية من الولايات الكائنة في أقصى الجنوب. واقترن هذا الانسحاب، في أغلب الحالات، على انسحاب لقوات الدفاع الشعبي. ففي شهر سبتمبر/أيلول سنة ٢٠٠٦، على سبيل المثال، علقت قوات الدفاع الشعبي كل النشاطات في ولاية الاستوائية لضعف تعاون سلطات الولاية وانعدام البيئة المواتية مثلما قال نائب المنسق العام (الانتباهة، ٢٠٠٦، ص٤). وبالرغم من أن التقارير أشارت إلى مشاكل في عملية نزع سلاح قوات الدفاع الشعبي الجنوبية، إلا أنه ظهر أن أغلب هذه أفراد الحالات هم إما أعضاء في ميليشيات محلية، مثل الجيش الأبيض في أعالي النيل٢٠، أو أعضاء في حركات مستقلة تحالفت سابقا مع الحكومة، مثل قوة دفاع جنوب السودان.

تحتفظ قوات الدفاع الشعبي في الوقت الحاضر، مثلما تفيد تقارير، بحضور قوي في المناطق الغنية بالنفط والمناطق الانتقالية، إذ تتركز أعداد كبيرة من قوات الدفاع الشعبي الرسمية في راغا (ولاية غرب بحر الغزال) ورينك (أعالي النيل). وتم تعزيز كلّ القوات الحكومية في هذه المناطق، على ما يقال، بقوات من الدفاع الشعبي. ومن المتصور أن تكون أغلبيتها قوات احتياطية يمكن أن تتحرك بسرعة في حال حدوث أي نزاع (إيكونمست، ٢٠٠٦). وهاتان المنطقتان تعانيان حاليا من التوترات السياسية والمحلية المعقدة المتصلة بالترسيم المستقبلي للحدود بين شمال السودان وجنوبه. إن الدعم الذي تلقاه قوات الدفاع الشعبي في هذه المناطق يأتي بشكل كبير من مجتمعات الرحل العربية – الميسيرية في رينك والرزيقات في راغا– الذين يلجون هذه المناطق أثناء هجرة الموسم الجاف. هذه المجموعات مرتابة ارتياباً شديداً من ترسيم الحدود المقرر في اتفاق السلام الشامل٢١. لا تحوز قوات الدفاع الشعبي تماسكاً تنظيمياً لممارسة سلطة فعالة على ذوي الرتب الدنيا من المنسقين المدنيين، الذين جرى اختيارهم بشكل كبير من بين الزعماء القبليين في كل منطقة. وتحصيلاً لذلك، يعتقد بأن عددا غير محدد من وحدات قوات الدفاع الشعبي يسيطر عليها الزعماء المحليون ويتم تحشيدها حول قضايا محلية. هذه الوحدات تشكل قوة تبعث على الزعزعة الكبيرة في المناطق الانتقالية.

شمال السودان

لقد خلق غياب وجود سلطة مركزية لقوات الدفاع الشعبي على مجنديها في القاعدة، مشاكل في شمال السودان أيضا. وبتنامي خيبة الأمل باتفاق السلام الشامل، فقد يشكل مقاتلو الميليشيات السابقون تهديدا مسلحاً وجدياً للاستقرار وسبل العيش. ومنذ شهر ديسمبر/كانون الأول سنة ٢٠٠٦ أبدت مجموعة كبيرة من أعضاء قوات الدفاع الشعبي السابقين في جنوب كردفان إشارات دالة على عدم الارتياح. فهذه المجموعة المجندة بأكثريتها من الميسيرية، تتهم الحكومة بنكث وعودها بما يتصل بتوزيع الوظائف والمساعدات التنموية – وعود قطعت مقابل اشتراكهم في الميليشيات. وعلى الرغم من أن هذه المجموعة، المسماة بحسب التقارير «ديباد»، لا تمثل قوات الدفاع الشعبي، إلا أنه قد ذكر مرارا بأن صلات تجمعها ووحدات سابقة من قوات الدفاع الشعبي في تلك المنطقة. من المهم الملاحظة إذن، إن هذه المجموعة المسلحة تسليحاً جيدا، وذات الارتباطات السياسية القوية، ليست من إفرازات إرث النزاع بين الشمال والجنوب بقدر ما هي نتيجة اخفاقات عملية الانعاش الاقتصادي. ومنذ سنة ٢٠٠٦ أبقت مجموعات كهذه علاقات سيالة وغامضة

مع كل من الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية، وهي الآن تبدي دلائل على أنها تعمل بشكل مستقل. ويرجح أن الهجمات الأخيرة لحركة العدالة والمساواة عبر حدود جنوب دارفور في منطقة أبيي نُفذت بدعم من هذه القوات، التي تركز منطقة عملياتها الأساسية على بلدة ديباد. تتمتع هده القوات بقدرة حقيقية على عرقلة بنود اتفاق السلام الشامل المتعلقة بالأمن من طرف واحد ومن دون الحاجة إلى تأييد رسمي من حزب المؤتمر الوطني أو من الجيش الشعبي لتحرير السودان.

إن التهديد الثاني القادم من قوات الدفاع الشعبي في الشمال هو التدخل السياسي العلني. وأصبح حزب المؤتمر الوطني، بسبب الدعم الشعبي المحدود جدا الذي يحظى به، يعتمد على نحو متزايد في بقائه على زمرة صغيرة من الأمن والمتشددين ايديولوجياً. هذه الزمرة تشكك باتفاق السلام الشامل وترفض بشدة التدخل الدولي في تسوية حرب دارفور. وبالرغم من أنها لا تشكل سوى كتلة صغيرة نسبيا في الجهاز الأمني، إلا أن هذه المجموعة المتشددة تبقى قوة متحركة ضمن كادر قوات الدفاع الشعبي. وأبان مفاوضات نيفاشا بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بصيف سنة ٢٠٠٣، حذرت قوات الدفاع الشعبي الحكومة علنا من إهمال الشريعة في محادثات السلام (الصحافة، ٢٠٠٣). وفي أواخر شهر يونيو/حزيران من سنة ٢٠٠٦ نظمت قوات الدفاع الشعبي مسيرة ثلاثة أيام لإظهار رغبتها في مقاومة أية بعثة للأمم المتحدة مفروضة على السودان. إن الحل الحقيقي لقوات الدفاع الشعبي أو دمجها الكامل في القوات المسلحة السودانية هو أحد الشروط المسبقة للإصلاح السياسي في السودان. غير أنه من المرجح أن تثير خطوة مثل هذه معارضة واسعة من حرس النظام المتشددين وكادر قوات الدفاع الشعبي على حد سواء. وبالعودة إلى سنة ٢٠٠٣ فقد تظاهرت قوات الدفاع الشعبي في الخرطوم على أثر إشاعات عالمية عن حلها الوشيك (دي بي أي، ٢٠٠٣). وبالرغم من أنه من غير المحتمل أن تلجأ هذه الزمرة إلى استخدام العنف، إلا إن خطر مثل هذا الموقف يتمثل في أن معارضتها للإصلاح الديمقراطي يحتّ في استقرار النظام في السودان، مما يؤدي إلى توترات علنية مع الشخصيات المعتدلة في حزب المؤتمر الوطني واعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان الممثلين في حكومة السودان.

٥. خلاصة

على النقيض من أوائل التسعينات، ما عادت قوات الدفاع الشعبي قوة بريتورية لحزب المؤتمر الوطني. وإذ ما فتئت تمركزات قوات الدفاع الشعبي فعالة في المناطق التي تشهد نزاعاً فعلياً مثل دارفور، فإنها ليست إلا قوات احتياط غير فعالة في معظم الاقاليم الاخرى.

مع ذلك تظل قوات الدفاع الشعبي تشكل خطراً على اتفاق السلام الشامل ليس عبر التخريب الفعال أو التهديد العسكري، إنما باعتبارها إرثاً شاخصاً على السياسات الكارثية للنظام الإسلامي أبان التسعينات. وإذ هي، اليوم، قوة مساعدة للقوات المسلحة السودانية فيمكن التعويل على أن تقوم كتائبها النظامية بتنفيذ الأوامر الصادرة إليها من الخرطوم. بيد أن انخراط قوات الدفاع الشعبي في توزيع الأسلحة على نطاق واسع وتدريب الميليشيات القبلية تدريباً عسكرياً وتعبئتها إسلاميين متشددين يعارضون التدخل الغربي في الشؤون الداخلية وعلاقتها شبه العضوية بالدولة التي تجسر الهوة بين الدولة وحزب المؤتمر الوطني، كل هذه مشاكل يقتضي معالجتها.

والأهم إن قوات الدفاع الشعبي هي المؤسسة الأساسية المسؤولة عن توزيع الأسلحة على مجموعات لها مظالمها المحلية في شمال السودان. ولم يقم اتفاق السلام الشامل بمعالجة هذه المظالم التي هي الخطوط الدالة اليوم على انعدام الأمن محلياً وعلى نشوب تمرد مسلح في المستقبل. وإذا أريد لعملية الديمقرطة السياسية النجاح في الاقليم فإن تقدماً حقيقياً نحو خلق وضع سويّ وديمقرطة إدارة القوات المسلحة لهو ضروري.

الحواشي

١ يمكن تقسيم هذه الجماعات المسلحة الأخرى إلى ثلاثة أصناف وفق اندماجها ضمن السيطرة الاستراتيجية للحكومة المركزية. الصنف الأول يتكون من تشكيلات شبه عسكرية مشروعة مثل قوات الدفاع الشعبي وشرطة الاحتياطي المركزي واستخبارات حرس الحدود. الصنف الثاني يتكون من مجموعات مسلحة متحالفة لكن مستقلة ناشئة عن انشقاقات سياسية وإثنية في حركات التمرد في السودان – مثلاً قوات دفاع جنوب السودان أو جناح جيش تحرير السودان بقيادة ميني ميناوي. الصنف الثالث يتألف من ميليشيات محلية شبه مستقلة تتقبل أسلحة من الحكومة، لكن ولاءاتها محلية الطابع، مثلاً قوات ميدوب في شمال – شرق دارفور.

٢ في شهر فبراير/شباط من سنة ١٩٩٦ قتل عثمان حسن البشير، الأخ الأصغر للرئيس عمر البشير، مع ثلاثة مجاهدين آخرين ذوي رتب عالية بينما كانوا يقاتلون مع قوات الدفاع الشعبي في معركة على لبانوك حول ملكال. وفي سنة ٢٠٠٠ تطوع محمد أحمد عمر، بعدما طرد باعتباره وزير العمل، وقتل وهو في خدمة قوات الدفاع الشعبي.

٣ إن فكرة ومفردة القبيلة باستعمالها الإداري والانثربولوجي في السودان سياسية الطابع أكثر منها ثقافية. إن مفهوم القبيلة المستخدم في هذه الورقة يشير إلى التقسيم الإداري لسكان السودان الذي جاءت به فترة الحكم الثنائي الإنجليزي والمصري وحافظت الحكومات المتعاقبة بعد الاستقلال عليه.

٤ كان تشكيل الميليشيات القبلية خلال الثمانينات أكثر انتشاراً مما هو مطروح هنا. فمن المعروف بأن ميليشيات كانت ناشطة ضمن البقارة (المسيرية والرزيقات) في جنوب كردفان وجنوب دارفور، والفرتيت في بحر الغزال، والفور في جنوب دارفور، والرفاعة في النيل الأبيض، والتوبوسا والماندري في الاستوائية. بيد إن أصل هذه الميليشيات وأعدادها الحقيقية غير واضحة، ولذلك فإنه جرى التركيز هنا على ميليشيات البقارة لوفرة المعلومات عنها. ليس جميع هذه الميليشيات تحالفت مع الحكومة؛ فقد تشكلت ميليشيات الفور، على سبيل المثال، لإجبار العرب الرحل باتجاه مراع جديدة في دارفور في الثمانينات والتسعينات وكانت الحكومة تعارضها بقوة (صالح وحرير، ١٩٩٤، ص١٨٦).

٥ مقابلة مع برمه فضل الله ناصر، اللواء السابق في الجيش وعضو في حزب الأمة، الخرطوم بتاريخ ٢١ فبراير/شباط ٢٠٠٣.

٦ المصدر السابق.

٧ على الرغم مما يتمتع به أبو قصيصة من أهمية، فلم يستطع المؤلف من الحصول إلا على القليل من المعلومات عن خلفيته وما قام به من أعمال لاحقاً. إنه، بالاعتماد على مقابلة واحدة، كان بالأصل برفيسوراً في جامعة سودانية. وأصبح في سبتمبر/أيلول سنة ١٩٩٣ كبير المفاوضين الحكوميين، وبعد ذلك بوقت قصير مات في حادث تحطم طائرة في جنوب السودان وبصحبته جميع الفريق المفاوض. تكهن البعض بأن قصيصة قُتل لأنه تخطى صلاحياته عندما وقع على وثيقة مع لام أكول تعد بحق تقرير المصير للجنوب لأول مرة.

٨ مقابلة مع عضو رفيع المستوى في حزب المؤتمر الشعبي الوطني، الخرطوم بتاريخ ٢ فبراير/شباط ٢٠٠٣.

٩ قامت مجموعة صغيرة بانقلاب ١٩٨٩ من نحو ٤٠ ضابطاً يدعمهم ٢٠٠ – ٣٠٠ جندي. نجح الانقلاب لأن القائمين عليه اعلنوا بأن الاستيلاء على السلطة جاء بناء على أوامر من القيادة العليا. وكان الجيش بحكم طبيعته المهنية يميل بمعظمه، رغم استيائه من واقع الحال، ضد وجود نظام إسلامي. ومثلما يقدر فقد وقعت اربع محاولات انقلابية في أقل من سنة. وتم نشر وحدات في ضاحية المنشية (قرب دار الدكتور حسن الترابي)، محلة نكتات كابوار، المناطق المحيطة لنادي الضباط، ومحلة كوبري القوات المسلحة.

١٠ مقابلة مع عضو رفيع المستوى من اللجنة الرئاسية الاستشارية للسلام، الخرطوم بتاريخ ١٢ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣.

١١ مقابلة مع عسكري سابق في القوات المسلحة السودانية، الخرطوم بتاريخ ١ فبراير/شباط ٢٠٠٢.

١٢ مقابلة مع ضابط متقاعد في القوات المسلحة السودانية، الخرطوم بتاريخ ٢٨ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣؛ مقابلة مع مقاتل متطوع من قوات الدفاع الشعبي، الخرطوم بتاريخ ١٦ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣.

١٣ من أجل نقاش ممتع عن العلاقة بين العسكر وقوات الدفاع الشعبي، انظر تحليلات رولاند مارتشال السوسيولوجية الممتازة عن طبيعة نظام الجبهة الإسلامية القومية (١٩٩٥، ص ٢٥ – ٢٩).

١٤ مقابلة مع عضو رفيع المستوى في حزب المؤتمر الوطني الشعبي، الخرطوم بتاريخ ٢ فبراير/شباط ٢٠٠٢.

١٥ إن النظام السياسي، المتأسس في سنة ١٩٩٣ على أثر حلّ مجلس قيادة الثورة، والمشار إليه هنا، هو أحد اسس سلطة الجبهة الإسلامية القومية في السودان. لقد جرى حل الجبهة الإسلامية القومية، تقنياً، جنباً إلى جنب أحزاب أخرى في سنة ١٩٨٩، بيد أن شبكاتها والمتعاطفين معها اخترقت ما يسمى ديمقراطية مباشرة غير حزبية التي بنيت حول هيكل هرمي من المؤتمرات الشعبية ومجلس وطني شبه منتخب. ومثلما لاحظ صحفي أريب بأن هذا النظام، والمنظمات الأخرى الرسمية مثل قوات الدفاع الشعبي، المصصم لنسخ الأنظمة الرسمية والهيمنة عليها، مكّن الجبهة الإسلامية القومية، وحزب المؤتمر الوطني راهناً، من الحكم بواسطة جهاز غير منظور يتخلل مؤسسات الدولة والمجتمع (راجع هيرست، ١٩٩٧).

١٦ ترجمة المؤلف

١٧ مقابلة مع اثنين من طلاب متدربين سابقين في قوات الدفاع الشعبي، الخرطوم بتاريخ ٤ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣.

١٨ ما يدل دلالة كبيرة على هذه المشكلة هو الخلاف حول عدد ملاك قوات الدفاع الشعبي المؤهلين لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR). ولئن زعمت القوات المسلحة السودانية بأن قوات الدفاع الشعبي تضم ٨٠ ألف عضو مخولين لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فإن جهاز التنسيق المدني لقوات الدفاع الشعبي أحصت، كما يقال، ثلاثة ملايين عضو. وعلى نحو مشابه، توجد خلافات بالغة على المستوى المحلي بين تقديرات القوات المسلحة السودانية وتقديرات جهاز التنسيق المدني لقوات الدفاع الشعبي بما يتصل بأسلحة قوات الدفاع الشعبي. مقابلة مع خبير عالمي، الخرطوم بتاريخ ٢٢ مارس/أذار ٢٠٠٧.

١٩ انظر على سبيل المثال، فاسغار (٢٠٠٤) واكس (٢٠٠٤).

٢٠ للمزيد عن الجيش الأبيض، انظر يونج (٢٠٠٧أ).

٢١ انظر يونج (٢٠٠٧ب) للاطلاع على تحليل للتوترات المتصلة برسم الحدود.

المراجع

AFP (Agence France-Press). 1997. 'Deaths confirmed.' 23 October.

——. 2000. 'Sudanese leadership calls for calm after ruling party leader ousted.' 7 May.

Africa Confidential. 1998. 'Marking Time: The Government is Buying Time, the Opposition is Wasting it and the Human Costs are Mounting.' 1 May.

Al-Ayyam (Khartoum). 2006. 'SPLM brands PDF Anniversary Celebrations as a Violation of the Peace Agreement.' In United Nations Mission in Sudan (UNMIS), *Media Monitoring Report* of 14 November.

Amnesty International. 2006. 'Sudan Government's Solution: Janjaweed Unleashed in Darfur.' 25 November. <http://web.amnesty.org/library/Index/ENGAFR540782006?open&of=ENG-SDN>.

AP (Associated Press). 2004. 'Sudan to cut paramilitary forces in Darfur.' 23 August.

El-Bagir, Nima. 2004. 'Rebels Abduct Children in Sudan's Darfur.' PANA Press. 28 August.

BBC (British Broadcasting Corporation) Monitoring, reporting Sudanese radio. 1997. 'President issues decree to establish mobilisation body.' BBC Monitoring 0D1CED38EAC77695 of 26 January.

Beck, Kurt. 1998. 'Tribesmen, Townsmen and the Struggle Over a Proper Lifestyle in Northern Kordofan.' In Endre Stiansen and Michael Kevane, eds. *Kordofan Invaded: Peripheral Incorporation and Social Transformation in Islamic Africa*. London: Brill.

Bradbury, Mark. 1998. 'Sudan: International Responses to War in the Nuba Mountains.' *Review of African Political Economy*, Vol. 25, No. 77. September, pp. 463–74.

DPA (Deutsche Press Agentur). 2003. 'PDF parades in Khartoum in favour of holy war.' 27 June.

The Economist (London). 2006. 'Glittering Towers in a War Zone.' 9 December.

Flint, Julie. 1993a. 'Even if They Have to Beat Schoolboys Senseless the Rulers of Sudan Will Have Their New Society.' *Independent* (London). 2 May.

——. 1993b. 'Islam on the Warpath in North Africa.' *Guardian* (London). 24 April.

Government of Sudan. 1989. Popular Defence Forces Act.

Hirst, David. 1997. 'Behind the Veil of Sudan's Theocracy.' *Guardian* (London). 27 May.

Human Rights Watch. 1996. *Behind the Red Line: Political Repression in Sudan*. New York: Human Rights Watch.

ICG (International Crisis Group). 2003. 'Sudan: Towards an Incomplete Peace.' *ICG Africa Report*, No. 73. December. <http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=2416&l=1>.

——. 2006. 'Getting the UN into Darfur.' *ICG Africa Briefing*, No. 43. October. <http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=4442>.

Indian Ocean Newsletter (Paris). 1992. 'Hezbollah Man For Sudan.' 13 June.

——. 1993a. 'Iranian Cooperation.' 6 February.

——. 1993b. 'Soldiers Out, Militiamen In.' 20 November.

International Commission of Inquiry on Darfur. 2005. 'Report to the United Nations Secretary-General.' 25 January. <http://www.ohchr.org/english/docs/darfurreport.doc>.

International Eminent Persons Group. 2002. 'Slavery, Abduction, and Forced Servitude.' Khartoum, 22 May. <http://www.state.gov/p/af/rls/rpt/2002/10445.htm>.

International Institute for Strategic Studies (IISS). *Military Balance*. For years 1992–2006. London: IISS.

Al-Intibaha (Khartoum). 2006. 'PDF Suspends Activity in Equatoria.' In United Nations Mission in Sudan (UNMIS), *Media Monitoring Report* of 24 September.

IRIN (Integrated Regional Information Network). 2004. 'Militias ravage Darfur in gangs of hundreds.' 10 March. <http://www.irinnews.org/Report.aspx?ReportId=48990>.

Johnson, Douglas. 1988. 'The Southern Sudan.' Report No. 78. London: Minority Rights Group.

Keen, David. 1994. *The Benefits of Famine: A Political-Economy of Famine and Relief in Southwestern Sudan*, 1983–1989. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Khalafalla, Khalid. 2004. *Political Islam in Sudan: Political Opportunities and Mobilising Structures*. Ph.D. Philosophischen Fakultät, Rheinischen Friedrich-Wilhelms-Universität zu Bonn.

Kok, Peter. 1993. 'Die Jihad Konzeption der Sudanesischen Armee zur Lösung des Bürgerkrieges.' *Wuqûf*, Vol. 7, No. 8, pp. 167–88.

Lesch, Ann. 1998. *The Sudan: Contested National Identities*. Bloomington and Oxford: Indiana University Press and James Currey.

Marchal, Roland. 1995. 'Eléments d'une Sociologie du Front National Islamique Soudanais.' *Les Etudes du CERI*. No. 5. Paris: Centres d'Etudes et de Recherches Internationales.

al-Mubarak, Khalid. 2001. *Turabi's 'Islamist' Venture: Failure and Implications*. Cairo: El Dar El-Thaqafia.

El-Obeid, Hussain. 2000. *Small Arms Survey and Investigation of the Child Soldier*. Khartoum: Centre for Humanitarian Affairs Resource Management (CHARM).

Radio of the Sudan People's Liberation Army. 1990. 'Rebels report army replaced by NIF militias.' 22 November. Central Intelligence Agency Foreign Broadcast Information Service. NES-90-226, 23 November.

Rai al-Amm (Khartoum). 2000. 'Ousted Speaker Turabi Warns Government of People Power.' 10 March. BBC Monitoring 0E32B7B8911152AA of 10 March.

Republic of Sudan Radio. 1999. 'President pledges to continue jihad, warns against anarchy.' 18 October. BBC Monitoring 0E03178EAC6272AA of 18 October.

Reuters. 1993. 'Big turnout in northern Sudan to fight in South.' 27 June.

——. 2004. 'Disarmed militiamen say they're not Janjaweed.' 27 August.

Al-Sahafa (Khartoum). 2003. 'Popular Defence Forces Warn Against Abandoning Shari'ah in Talks.' 27 June.

Salih, Kamal. 1989. *The Kordofan Region of the Sudan*, 1980–1985: *A Case Study of the Problems of Regionalism*. Khartoum: Khartoum University Press.

Salih, Mohamed and Sharif Harir. 1994. 'Tribal Militias: The Genesis of National Disintegration.' In Sharif Harir and Terje Tvedt, eds. *Short-cut to Decay: The Case of Sudan*. Uppsala: Nord Afrikainstitutet.

Al-Sharq al-Awsat (London). 2000. 'President Bashir Comments on Jihad, Popular Defence Unit Set Up.' 27 January. BBC Monitoring 0E248B8AE6A600CA of 27 January.

Sherwell, Philip. 2004. 'Tribal Leader Accused Over Darfur Says He was Acting for Government.' *Sunday Telegraph* (London). 22 August.

Sudan UN DDR Newsletter. 2006. 'Joint Operation and Planning Workshop NSDDRC–SAF–UN DDR Unit.' December.

Suliman, Mohammed. 2002. 'Resource Access, Identity, and Armed Conflict in the Nuba Mountains, Southern Sudan.' In Gunther Baechler et al., eds. *Transformation of Resource Conflicts: Approach and Instruments*. Bern: Peter Lang.

Suna News Agency. 1998. 'Sudan: Student conscripts riot at Aylafun military training camp.' 12 June. BBC Monitoring 0D614F95C9B765F5 of 13 June.

UNSC (United Nations Security Council). 2004. *Report of the Secretary-General Pursuant to Paragraphs* 6 *and* 13 *to* 16 *of Security Council Resolution* 1556 (2004). S/2004/703 of 30 August. <http://daccess-ods.un.org/TMP/1992470.html>.
Vasagar, Jeenan. 2004. 'Militia Chief Scorns Slaughter Charge.' *Guardian* (London). 16 July.
de Waal, Alex and Abdel Salaam. 2004. *Islamism and its Enemies in the Horn of Africa*. London: Hurst & Company.
Wax, Emily. 2004. 'In Sudan "a Big Sheik" Roams Free.' *Washington Post*. 18 July.
Young, John. 2007a. *The White Army: An Introduction and Overview*. HSBA Working Paper No. 5. Geneva: Small Arms Survey.
——. 2007b. *Emerging North–South Tensions and the Prospects of a Return to War*. HSBA Working Paper No. 7. Geneva: Small Arms Survey.

منشورات مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

تقارير السودان

العدد ١، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦

تهديدات مستمرة: اضطراب الأمن البشري في ولاية البحيرات منذ توقيع اتفاق السلام الشامل

العدد ٢، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦
المجموعات المسلحة في السودان: قوات دفاع جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا

العدد ٣، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦
دراسة تحليلية لنزع سلاح المدنيين بولاية جونجلي: التجارب والتداعيات الأخيرة

العدد ٤، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦
لا حوار ولا تعهدات: أخطار الآجال الأخيرة الممنوحة للدبلوماسية بالنسبة إلى دارفور

العدد ٥، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦
اتساع دائرة الحرب حول السودان: انتشار الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى

العدد ٦، فبراير/شباط ٢٠٠٦
عسكرة السودان: مراجعة أولية لتدفق الأسلحة وحيازتها

العدد ٧، فبراير/شباط ٢٠٠٧
الأسلحة والنفط ودارفور: تطور العلاقات بين الصين والسودان

العدد ٨، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧
الإستجابة للحروب الرعوية: استعراض مساعي الحد من العنف في السودان وأوغندا وكينيا

أوراق العمل الخاصة بالسودان

العدد ١ ، نوفمبر/كانون الأول ٢٠٠٦
قوات دفاع جنوب السودان عشية إعلان جوبا

العدد ٢ ، فبراير/شباط ٢٠٠٦
العنف واستهداف الضحايا في جنوب السودان: ولاية البحيرات في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل

العدد ٣ ، مايو/أيار ٢٠٠٦
جبهة الشرق والكفاح ضد التهميش

العدد ٤، مايو/أيار ٢٠٠٦
حدود صورية فقط: تجارة الأسلحة والمجموعات المسلحة على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان

العدد ٥ ، يونيو/حزيران ٢٠٠٦
الجيش الأبيض: مقدمة واستعراض

العدد ٦ يوليو/تموز ٢٠٠٧
انقسموا هزموا: تشظي الجماعات المتمردة في دارفور، بقلم فكتور تانّر وجيروم توبيانا

العدد ٧ يوليو/تموز ٢٠٠٧
توترات الشمال – الجنوب وأفاق العودة إلى الحرب، بقلم جون يونغ

العدد ٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧
جيش الرب للمقاومة في السودان: تاريخ ولمحات بقلم ماركيه شوميروس

العدد ٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧
المجموعات المسلحة على حدود السودان الشرقية: استعراض وتحليلات بقلم جون يونغ

منشورات مسح الأسلحة الصغيرة الدورية

1 Re-Armament in Sierra Leone: One Year After the Lomé Peace Agreement, by Eric Berman, December 2000

2 Removing Small Arms from Society: A Review of Weapons Collection and Destruction Programmes, by Sami Faltas, Glenn McDonald, and Camilla Waszink, July 2001

3 Legal Controls on Small Arms and Light Weapons in Southeast Asia, by Kat herine Kramer (with Nonviolence International Southeast Asia), July 2001

4 Shining a Light on Small Arms Exports: The Record of State Transparency, by Maria Haug, Martin Langvandslien, Lora Lumpe, and Nic Marsh (with NISAT), January 2002

5 Stray Bullets: The Impact of Small Arms Misuse in Central America, by William Godnick, with Robert Muggah and Camilla Waszink, November 2002

6 Politics from the Barrel of a Gun: Small Arms Proliferation and Conflict in the Republic of Georgia, by Spyros Demetriou, November 2002

7 Making Global Public Policy: The Case of Small Arms and Light Weapons, by Edward Laurance and Rachel Stohl, December 2002

8 Small Arms in the Pacific, by Philip Alpers and Conor Twyford, March 2003

9 Demand, Stockpiles, and Social Controls: Small Arms in Yemen, by Derek B. Miller, May 2003

10 Beyond the Kalashnikov: Small Arms Production, Exports, and Stockpiles in the Russian Federation, by Maxim Pyadushkin, with Maria Haug and Anna Matveeva, August 2003

11 In the Shadow of a Cease-fire: The Impacts of Small Arms Availability and Misuse in Sri Lanka, by Chris Smith, October 2003

12 Small Arms in Kyrgyzstan: Post-revolutionary Proliferation, by S. Neil Mac - Farlane and Stina Torjesen, March 2007, ISBN 2-8288-0076-8 (first printed as Kyrgyzstan: A Small Arms Anomaly in Central Asia?, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, February 2004)

13 Small Arms and Light Weapons Production in Eastern, Central, and Southeast Europe, by Yudit Kiss, October 2004, ISBN 2-8288-0057-1

14 Securing Haiti's Transition: Reviewing Human Insecurity and the Prospects for Disarmament, Demobilization, and Reintegration, by Robert Muggah, October 2005, updated, ISBN 2-8288-0066-0

15 Silencing Guns: Local Perspectives on Small Arms and Armed Violence in Rural South Pacific Islands Communities, edited by Emile LeBrun and Robert Muggah, June 2005, ISBN 2-8288-0064-4

16 Behind a Veil of Secrecy: Military Small Arms and Light Weapons Production in Western Europe, by Reinhilde Weidacher, November 2005 , ISBN 2-8288-0065-2

17 Tajikistan's Road to Stability: Reduction in Small Arms Proliferation and Remaining Challenges, by Stina Torjesen, Christina Wille, and S. Neil MacFarlane, November 2005, ISBN 2-8288-0067-9

18 Demanding Attention: Addressing the Dynamics of Small Arms Demand, by David Atwood, Anne-Kathrin Glatz, and Robert Muggah, January 2006 , ISBN 2-8288-0069-5

19 A Guide to the US Small Arms Market, Industry, and Exports, 1998–2004, by Tamar Gabelnick, Maria Haug, and Lora Lumpe, September 2006 , ISBN 2-8288-0071-7

تقارير مسح الأسلحة الصغيرة الخاصة

1 Humanitarianism Under Threat: The Humanitarian Impact of Small Arms and Light Weapons, by Robert Muggah and Eric Berman, commissioned by the Reference Group on Small Arms of the UN Inter-Agency Standing Committee, July 2001

2 Small Arms Availability, Trade, and Impacts in the Republic of Congo, by

Spyros Demetriou, Robert Muggah, and Ian Biddle, commissioned by the International Organisation for Migration and the UN Development Programme, April 2002

3 Kosovo and the Gun: A Baseline Assessment of Small Arms and Light Weapons in Kosovo, by Anna Khakee and Nicolas Florquin, commissioned by the United Nations Development Programme, June 2003

4 A Fragile Peace: Guns and Security in Post-conflict Macedonia, by Suzette R. Grillot, Wolf-Christian Paes, Hans Risser, and Shelly O. Stoneman, commissioned by the United Nations Development Programme, and co-published by the Bonn International Center for Conversion, SEESAC in Belgrade, and the Small Arms Survey, June 2004, ISBN 2-8288-0056-3

5 Gun-running in Papua New Guinea: From Arrows to Assault Weapons in the Southern Highlands, by Philip Alpers, June 2005, ISBN 2-8288-0062-8

6 La République Centrafricaine: Une étude de cas sur les armes légères et les conflits, by Eric G. Berman, published with financial support from UNDP, July 2006, ISBN 2-8288-0073-3

7 Small Arms in Burundi: Disarming the Civilian Population in Peacetime, by Stéphanie Pézard and Nicolas Florquin, co-published with Ligue Iteka with support from UNDP–Burundi

سلسلة كتب مسح الأسلحة الصغيرة

Armed and Aimless: Armed Groups, Guns, and Human Security in the ECOWAS Region, edited by Nicolas Florquin and Eric G. Berman, May 2005, ISBN 2-8288-0063-6

Armés mais désoeuvrés: Groupes armés, armes légères et sécurité humaine dans la région de la CEDEAO, edited by Nicolas Florquin and Eric Berman, co-published with GRIP, March 2006, ISBN 2-87291-023-9

Targeting Ammunition: A Primer , edited by Stéphanie Pézard and Holger Anders, co-published with CICS, GRIP, SEESAC, and Viva Rio, June 2006, ISBN 2-8288-0072-5

No Refuge: The Crisis of Refugee Militarization in Africa , edited by Robert Muggah, co-published with BICC, published by Zed Books, July 2006, ISBN 1-84277-789-0

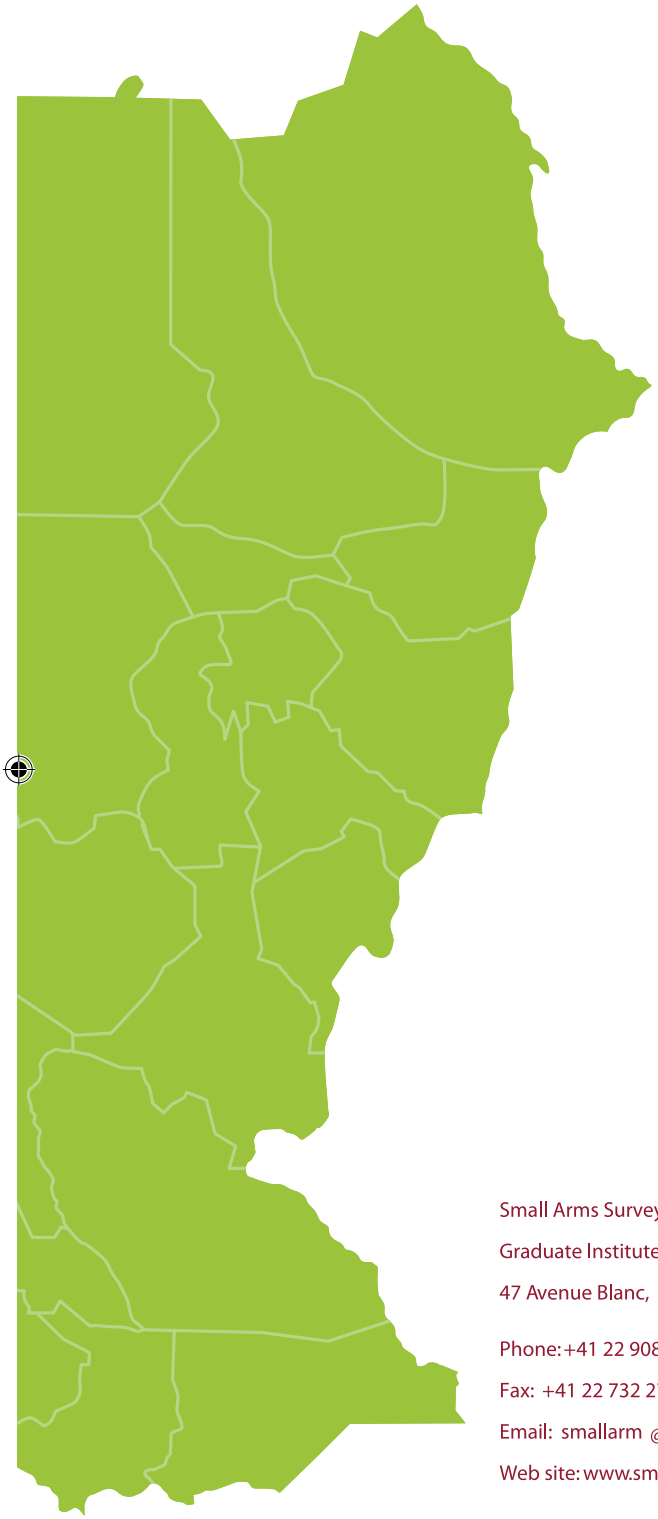

كانون الاول ٢٠٠٧

Small Arms Survey
Graduate Institute of International Studies
47 Avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland

Phone: +41 22 908 5777
Fax: +41 22 732 2738
Email: smallarm @hei.unige.ch
Web site: www.smallarmssurvey.org